A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WO/PBC/36/4
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 2 يونيو 2023

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة السادسة والثلاثون
جنيف، من 19 إلى 23 يونيو 2023

تقرير المدقق الخارجي

1. تشتمل هذه الوثيقة على العناصر التالية:

"1" تقرير المدقق المستقل الذي يحتوي على رأي المدقق الخارجي بشأن البيانات المالية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022؛

"2" وتقرير المدقق الخارجي للسنة المالية 2022 المُقدَّم إلى سلسلة الاجتماعات الرابعة والستين لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو (المعروف أيضاً باسم "التقرير المُطوَّل"). ويتضمن هذا التقرير توصيات المدقق الخارجي الناتجة عن عمليات التدقيق التي أُجريت خلال السنة 2022.

2. وفيما يلي فقرة القرار المقترحة.

3. *أوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الويبو، كل فيما يعنيه، بالإحاطة علماً "بتقرير المدقق الخارجي" (الوثيقة WO/PBC/36/4).*

[يلي ذلك تقرير المدقق الخارجي]

تقرير المدقق المستقل المُقدَّم إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية

رأي المدقق بشأن البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، وتتألف هذه البيانات من بيان الوضع المالي، وبيان الأداء المالي، وبيان التغيرات في صافي الأصول، وبيان التدفقات النقدية، وبيان المقارنة بين الميزانية ومبالغ الإيرادات الفعلية للسنة المنتهية، والملاحظات ذات الصلة، بما فيها أهم السياسات المحاسبية.

ونرى أن البيانات المالية المرفقة تعرض الوضع المالي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية في 31 ديسمبر 2022 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 عرضاً نزيهاً من جميع النواحي الجوهرية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

رأينا بشأن الامتثال للقواعد النظامية

نرى أن الإيرادات والنفقات قد نُفذت، من جميع النواحي الجوهرية، وفق الأغراض التي حددتها الجمعية العامة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وأن المعاملات المالية تمتثل لنظام المنظمة المالي.

الأساس الذي استند إليه الرأي

أجرينا عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ونظام المنظمة المالي. وقمنا بتدقيق الامتثال للقواعد وفقا للقواعد المالية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية. ومسؤولياتي بموجب تلك المعايير مُوضَّحة في تقريري في القسم المعنون "مسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية".

ونحن مستقلون عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية وفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بعملية التدقيق التي نجريها للبيانات المالية في المملكة المتحدة، أي المعايير الأخلاقية لعام 2019 الصادرة عن مجلس التقارير المالية والمنطبقة على الكيانات المدرجة. وقد أدَّينا، أنا وفريقي، مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات. ونعتقد أن ما حصلنا عليه من أدلة تدقيقية كاف ومناسب لأن يكون أساساً تستند إليه آراؤنا.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشتمل تلك المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير المالي السنوي وفي بيان الرقابة الداخلية. ولا يشمل رأينا بشأن البيانات المالية المعلومات الأخرى، ولا نعرب عن أي شكل من أشكال الاستنتاج اليقيني بشأن تلك المعلومات الأخرى. وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثّل في قراءة المعلومات الأخرى، ومن ثمَّ النظر فيما إذا كانت تلك المعلومات الأخرى لا تتفق من حيث الجوهر مع البيانات المالية أو ما إذا كانت معرفتنا التي توصلنا إليها من تدقيقنا أو غيره تبدو خاطئة من حيث الجوهر. وإذا استنتجنا، استناداً إلى ما قمنا به من عمل، أن هناك خطأ جوهرياً في تلك المعلومات الأخرى، فإنا مُطالَبون بالإبلاغ عن ذلك. وليس لدينا ما نبلّغ عنه في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة بخصوص البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها عرضاً نزيهاً، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وعن الرقابة الداخلية التي تقرّر الإدارة أنها ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ غير المقصود.

وعند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المنظمة العالمية للملكية الفكرية على الاستمرار كمنشأة عاملة، والإفصاح، حسب الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بالاستمرار في العمل واستخدام المحاسبة على أساس الاستمرار في العمل ما لم تكن الإدارة تعتزم تصفية المنظمة العالمية للملكية الفكرية أو وقف عملياتها، أو ما لم يكن أمامها أي بديل واقعي آخر.

ويتولى المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق البيانات المالية

تتمثل مسؤوليتنا في التوصل إلى ضمان معقول بشأن خلو البيانات المالية ككل أو عدم خلوها من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ غير المقصود، وفي إصدار تقرير مراجع حسابات يتضمن رأينا. ويمثّل الضمان المعقول ضماناً من درجة عالية، ولكنه لا يكفل أن يؤدي التدقيق الذي جرى وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، في كل الحالات، إلى اكتشاف أي خطأ جوهري إن

وجد. ذلك أنّ الأخطاء يمكن أن تكون ناجمة عن الاحتيال أو الخطأ غير المقصود، وتُعتبر جوهريةً إذا كان من المتوقّع في حدود المعقول أن تؤثّر، منفردةً أو مجتمعةً، في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية.

وفي إطار التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نمارس الحكم المهني ونحافظ على الشك المهني طوال عملية التدقيق. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية، سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ غير المقصود، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيقية تستجيب لتلك المخاطر، والتوصل إلى أدلة تدقيقية كافية ومناسبةٍ لأن تكون أساساً يستند إليه رأينا. واحتمال عدم اكتشاف خطأ جوهري ناجم عن الاحتيال أكبر من احتمال عدم اكتشاف خطأ جوهري ناجم عن خطأ غير مقصود، لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال مقصود أو تحريف أو تجاوز لرقابة داخلية؛

- وفهم الرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيقية ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي بشأن فعالية الرقابة الداخلية في المنظمة العالمية للملكية الفكرية؛

- وتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية وعمليات الإفصاح ذات الصلة التي قامت بها الإدارة؛

- واستنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ المحاسبة على أساس استمرار العمل، واستنتاج ما إذا كان يوجد شك جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة بشأن قدرة المنظمة العالمية للملكية الفكرية على الاستمرار كمنشأة عاملة، استناداً إلى الأدلة التدقيقية التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود شك جوهري، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقريرنا إلى عمليات الإفصاح ذات الصلة الموجودة في البيانات المالية، أو بتعديل رأينا إذا كانت عمليات الإفصاح غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى الأدلة التدقيقية التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ولكن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبّب في توقف الويبو عن الاستمرار كمنشأة عاملة؛

- وتقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية وشكلها ومضمونها، بما في ذلك عمليات الإفصاح، وما إذا كانت البيانات المالية تمثّل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقّق العرض النزيه أم لا.

أضف إلى ذلك أننا مطالَبون بالحصول على أدلة كافية لتقديم ضمان معقول بأن الإيرادات والنفقات الواردة في البيانات المالية قد نُفذت وفق الأغراض التي حددتها الجمعية العامة وأن المعاملات المالية تمتثل للنظام المالي الذي ينظمها.

ونتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بأمور عديدة، منها نطاق عملية التدقيق المقرّر وتوقيتها ونتائجها الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في الرقابة الداخلية نحدّدها أثناء تدقيقنا.

التقرير

أصدرنا أيضاً تقرير تدقيق مطولاً بشأن نتائج تدقيقنا.

(التوقيع) غاريث ديفيز **التاريخ: 17 مايو 2023**

المراقب المالي والمدقق العام
المكتب الوطني للتدقيق،
157-197 Buckingham Palace Road
London. ,Victoria
SW1W 9SP
United Kingdom

National Audit Office

مـايـو 2023

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

تقرير المدقق الخارجي بشأن بيانات الويبو المالية لعام 2022

تهدف عملية التدقيق إلى تقديم ضمانات مستقلة للدول الأعضاء، وإضافة قيمة إلى إدارة الويبو المالية وحوكمتها، ودعم الأهداف المنشودة من خلال عملية التدقيق الخارجي.

المراقب المالي والمدقق العام هو رئيس المكتب الوطني للتدقيق، المؤسسة العليا للتدقيق في المملكة المتحدة. ويعمل كل من المراقب المالي، والمدقق العام، والمكتب الوطني للتدقيق بصورة مستقلة عن حكومة المملكة المتحدة، ويهدف إلى ضمان الإنفاق السليم والفعال للأموال العامة، والمساءلة أمام برلمان المملكة المتحدة. ويقدم المكتب الوطني للتدقيق خدمات التدقيق الخارجي لعدد من المنظمات الدولية، وذلك باستقلال تام عن دوره باعتباره المؤسسة العليا للتدقيق في المملكة المتحدة.

المحتويات

مقدمة **7**
الملاحظات الرئيسية 7
الجزء الأول **10**
الإدارة المالية 10
استحقاقات الموظفين 13
الجزء الثاني **17**
الحوكمة والرقابة الداخلية 17
الجزء الثالث **23**
إدارة الممتلكات العقارية 23
الاستراتيجية العقارية 23
الجزء الرابع **26**
مسائل أخرى للهيئات الرئاسية 26
التوصيات السابقة 26
شكر وتقدير 26
الملحق الأول **27**
متابعة تنفيذ توصيات العام السابق 27

مقدمة

1. تأسست المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) في عام 1970، بموجب اتفاقية الويبو لعام 1967. وتعود بدايات تاريخ الويبو إلى اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية لعام 1883. وتهدف الويبو إلى الاضطلاع بدور ريادي في وضع نظام دولي متوازن وفعال للملكية الفكرية. ووصل عدد الدول الأعضاء في الويبو إلى 193 عضواً. والمصدر الأساسي لتمويلها هو الرسوم التي تفرضها على خدماتها من خلال اتحادات المعاهدات، لا سيما اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات (معاهدة البراءات) واتحاد مدريد واتحاد لاهاي. كما تتلقى الويبو الاشتراكات المقررة والتبرعات.

2. وإضافة إلى آرائنا بشأن البيانات المالية للويبو، يعرض هذا التقرير النتائج والتوصيات الرئيسية المنبثقة عن عملنا، بما في ذلك ملاحظاتنا بشأن الإدارة المالية واستراتيجية الويبو بشأن الملكية والفرص التي يتيحها استعراض العمليات التجارية الحالية. كما يتابع تقريرنا التقدم المحرز في تنفيذ توصياتنا السابقة.

3. وتمت مناقشة نتائجنا وتوصياتنا مع الإدارة. وتماشيا مع الممارسات الرشيدة، أُبلغت نتائج تدقيقنا المالي إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قبل الانتهاء من عملنا.

4. وصيغ هذا التقرير في الأصل باللغة الإنكليزية، مما يعني أن النسخة الإنكليزية هي النص المعتمد.

الملاحظات الرئيسية

آراء المدقق بشأن البيانات المالية

5. اشتمل تدقيقنا على فحص البيانات المالية لعام 2022، وما يرتبط بها من معاملات وأحداث في ذلك العام. وأُجري التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق والنظام المالي. وتقتضي تلك المعايير امتثال المراقب المالي والمدقق العام من المملكة المتحدة ومعاونيه للشروط الأخلاقية، والتخطيط لعملية التدقيق وتنفيذها للتأكد بدرجة معقولة من خلو البيانات المالية من أي أخطاء جوهرية من عدمه. وقدمنا آراءً غير مشفوعة بتحفظات، دون تعديل، بشأن البيانات المالية. ولا تزال البيانات المالية ذات جودة عالية، مدعومةً بأنظمة سليمة للرقابة الداخلية والإبلاغ.

الإدارة المالية

الأداء المالي

6. قدمت الويبو أداء ماليا كبيرا آخر في عام 2022، حيث سجلت فائضاً قدره 7.7 مليون فرنك سويسري (2021: 108.9 مليون فرنك سويسري)، ويعزى هذا الانخفاض مقارنة بالعام الماضي إلى الخسائر غير المتحققة المتوقعة في حافظة الاستثمارات. وبعيدا عن أداء الاستثمار، يصبح الوضع من عام لآخر أكثر قابلية للمقارنة بفائض تشغيلي قدره 95.7 مليون فرنك سويسري (2021: 86.2 مليون فرنك سويسري). وإلى جانب التحركات الأخرى داخل البيانات المالية، ارتفع صافي الأصول إلى 560.0 مليون فرنك سويسري (2021: 408.5 مليون فرنك سويسري). وزادت الإيرادات بمقدار 23.4 مليون فرنك سويسري (4.9 في المائة) لتصل إلى 498.5 مليون فرنك سويسري. وخلال الفترة نفسها، زادت النفقات بمقدار 13.9 مليون فرنك سويسري (3.6 في المائة) لتصل إلى 402.8 مليون فرنك سويسري. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى الزيادات في تكاليف السفر، رغم أن هذه التكاليف لا تزال تبلغ تقريبا نصف مستويات ما قبل الجائحة.

7. وأبلغت الويبو عن مكسب اكتواري قدره 143.8مليون فرنك سويسري (خسارة 2021: 87.5 مليون فرنك سويسري) ونجمت هذه المكاسب عن الأثر الصافي للتغيرات في الافتراضات الخاصة بتكاليف الرعاية الصحية والتضخم ومعدل الخصم. وتستمر استحقاقات الموظفين في كونها أعظم مكامن الخطر التي تهدد سلامة الويبو المالية. ورغم الانخفاض في هذه الخصوم، ظلت الويبو تخصص موارد للتخفيف من المخاطر المالية الناشئة عن هذه الخصوم.

8. ورغم ملاحظة تباطؤ النمو المتوقع في المستقبل، لا يزال تدفق الطلبات مستمرا بقوة، ولا تزال الأموال الاحتياطية تتمتع بوضع جيد، مع وجود مستويات عالية نسبياً من النقد والاستثمارات الجارية الأخرى. وعليه، فقد خلصنا إلى أن تأكيد الإدارة بشأن قدرة الويبو على الاستمرار كمنشأة عاملة لا يزال مناسباً. كما أن المنظمة في وضع جيد يُمكّنها من التعامل مع استمرارية حالة عدم اليقين الاقتصادي على الصعيد العالمي. ويوضح

الأداء المالي والوضع المالي لكل اتحاد، كما ذكر في التقرير السابق، مدى اعتماد المنظمة على اتحاد معاهدة البراءات واتحاد مدريد اللذين، لا سيما اتحاد معاهدة البراءات، يعوضان حالات العجز التي أبلغ عنها اتحاد لاهاي واتحاد لشبونة.

9. وتشير البيانات المالية لعام 2022 إلى حدوث انخفاض ملحوظ في خصوم استحقاقات الموظفين، عكس مسار اتجاهات الأعوام السابقة. وتشمل هذه الخصوم أساسا التأمين الصحي للموظفين بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات إعادتهم إلى الوطن، والتزامات إجازاتهم المتراكمة. فخلال عام 2022، انخفض إجمالي خصوم استحقاقات الموظفين المذكورة ليصل إلى 504.9 مليون فرنك سويسري (2021: 615.8 مليون فرنك سويسري). ورغم انخفاض الخصوم الفعلية المبلغ عنه،، فإن ذلك يرجع إلى ظروف السوق الخاصة في عام 2022 التي أثرت في معدل الخصم المستخدم، حيث أن هذه الاستحقاقات ستستهلك نسبة متزايدة من إيرادات الويبو المستقبلية. وعلى فرض أن الافتراضات الحالية لا تزال متسقة، تتوقع الويبو أن تزيد خصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وحده إلى 584 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2026. ونظراً لاستمرار أهمية هذه الخصوم بالنسبة للويبو، يقدم تقريرنا تفاصيل عن تقييمنا للتقديرات التي استخدمتها الإدارة.

10. ويقدم التقرير المالي السنوي للويبو تعليقات مالية مفصلة مصاحبة لبياناتها المالية. ومن المهم لجميع المؤسسات أن تختبر بانتظام كيفية استخدام التعليقات المالية المصاحبة، وتتلقى آراء وتعقيبات من مستخدمي البيانات.

الحوكمة والرقابة الداخلية

11. لم يحدد تدقيقنا أي نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية، ولا تزال العمليات توفر مجموعة قوية ومتينة من الضمانات لدعم بيان المدير العام بشأن الرقابة الداخلية. ويشمل ذلك اعتماد نهج ناضج على نحو متزايد إزاء إدارة المخاطر مدعوما من الآن بمراعاة الرغبة في المخاطرة. ولا تزال الويبو تلتمس الفرص من أجل تحسين بيئة الرقابة الداخلية الخاصة بها. فعلى سبيل المثال، أجرت الويبو استعراضا لإجراءات العمل المتعلقة بالسفر في إجازة للوطن. وقدم ذلك رؤية مفيدة بشأن كيفية جعل الإجراءات أكثر فعالية، ونسبية وتركيزا على المخاطر. وينبغي تمديد مثل هذا النهج إلى إجراءات عمل أخرى.

12. وعقب توصياتنا للعام الماضي، زاد التركيز على استعراض فعالية تشغيل الضوابط الرئيسية، التي تتناول المخاطر الأكبر على بيئة الرقابة. وقد تحققت الويبو من سلامة تشغيل هذه الضوابط خلال الفترة حيث تبين لها أنها قيد الاستخدام ومطبقة بشكل جيد. ويمكن مع ملاحظة الاستخدام المستمر لتقييم نضوج الضوابط على خمسة مستويات، مواصلة تبسيط ذلك لتتسق المستويات فيما يخص الرغبة في المخاطرة، وذلك بالعمل على تحسين الضوابط فقط في المجالات التي تعتبر أكثر أهمية للعمليات، وباستهداف مستوى من التركيز والاستثمار أكثر تناسبا. وقد لاحظنا استمرار استخدام تحليل البيانات لدعم ضمان الامتثال.

13. ويشكل السلوك الأخلاقي السليم أساس عمل بيئة الرقابة الفعالة. ويقدم مكتب أخلاقيات الويبو المشورة والتوجيه على نحو مستقل، ويعزز الممارسات الجيدة ويعمل على تعزيز الوعي. وقد لاحظنا حدوث تطورات إيجابية أخيرة لا سيما فيما يخص الاستفادة من التدريب الإلزامي وعمليات التمهيد. وقد حدد استعراضنا لسياسات الويبو بشأن "تضارب المصالح" مجالات متعددة حيث قد يفيد تمديد شروط الإبلاغ عن الصراعات المحتملة أو المتصورة لتشمل الأزواج وأفراد العائلة المقربين، لا سيما في المجالات المتعلقة بأنشطة الملكية الفكرية.

إدارة الممتلكات العقارية الخاصة بالويبو

14. تقوم الويبو بتشغيل منشآت تقدر قيمتها في البيانات المالية بنحو 343.7 مليون فرنك سويسري، تشمل مبانيها الستة الواقعة في جنيف. كما أنها تعمل انطلاقا من سبعة مكاتب خارجية. وقد نظرنا في كيفية استخدام الويبو لهذه المنشآت لتحقق أهدافها وكيف تعمل على كفالة استخدام هذه الموارد بصورة فعالة. ورغم أن الويبو تضع خططا تشغيلية متعددة السنوات تشمل صيانة مبانيها وحالتها ورغم توخي تمويل الأعمال الكبرى من خلال الخطة الرأسمالية الرئيسية، فإنه لا توجد صيغة محددة لاستراتيجية عامة بهذا الشأن. وسوف يؤدي وضع استراتيجية شاملة في هذا الصدد إلى تقديم رأي أوضح بشأن احتياجات المنظمة وطرائق عملها وكيف يدعم ذلك تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية. وستقدم الاستراتيجية وثيقة أكثر وضوحا لضمان المساءلة عن استخدام هذه الموارد وستوفر الشفافية اللازمة بشأن المبادئ التي تدعم إدارة المنشآت، مما سيوفر إطارا لقياس قرارات الاستثمار وتقييمها في المستقبل.

15. وينبغي أيضا لكل استراتيجية عقارية أن توضح نوع بيئة العمل التي ترغب الويبو في إنشائها. فنحن نرى، في تقييمنا، أن أماكن العمل الحالية ليست ملائمة لتعزز بشكل كامل البيئة الابتكارية والتعاونية التي اعتمدتها المنظمة. ويعني أيضا عدم وجود استراتيجية أن الويبو لم تضع بشكل رسمي احتياجات أماكن عملها، وهو شئ تتزايد أهميته في ظل أنماط عمل ما بعد الجائحة. وإلى جانب الاستخدام الأكثر مرونة لمجالات مثل مبنى معاهدة التعاون بشأن البراءات والفرص الناشئة عن شبكة المكتب الإقليمي، فإنه يمكن للويبو استخدام مجالها بشكل أكثر فعالية. ومن ثم، فإن هذه الاحتياجات المقدرة ستوجه على نحو أفضل إدارة قرارات الاستثمار المعلقة في إطار الخطة الرأسمالية الرئيسية الحالية من أجل تجديد المنشآت القائمة. وينبغي أن تقيم بعناية قرارات الاستثمار في ضوء الاحتياجات الاستراتيجية للويبو، في سياق المنشآت أوسع نطاقا.

الإبلاغ عن الاستدامة

16. لقد شاركت الويبو بشكل كامل في إعداد تقارير على نطاق المنظومة عن التدابير الرئيسية الخاصة بالاستدامة ضمن مبادرة الأمم المتحدة لخضرنة المنظمة الزرقاء من أجل الإبلاغ عن القياسات الرئيسية للاستدامة. كما أنها عرضت بفعالية نهجها للاستدامة على موقعها الشبكي وفي وثائق أخرى، حيث أدرجت أهداف الاستدامة في برامجها التشغيلية. ونظرا لالتزامات الويبو في هذا المجال، ومبادرات الاستدامة ووضع نظام جديد لإدارة البيئة من أجل تعقب بيانات الاستدامة وتسجيلها، فإننا نعتقد بأن الويبو في وضع جيد لمواصلة تعزيز تقاريرها ومسؤولياتها في مجال الاستدامة. ولا تتوفر حاليا صيغة محددة للقطاع العام للإبلاغ عن قياسات الاستدامة، رغم أن مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يعكف على وضع توجيهات بهذا الصدد. غير أننا نعتقد بأن الويبو في وضع قوي يسمح لها بالإبلاغ عن قياسات الاستدامة وقياس أدائها، بتلخيصها في التقرير المالي للمدير العام.

التوصيات السابقة

17. من بين التوصيات الصادرة لعام 2021 وعددها 12 توصية وتوصيات السنوات السابقة التي لا تزال قيد التنفيذ، نفذت الويبو ست توصيات وأغلقنا توصية أخرى بسبب استعاضتها بأخرى. ولا تزال خمس توصيات مفتوحة أو قيد التنفيذ.

الجزء الأول

الإدارة المالية

مجمل نتائج التدقيق

1-1 قام المدقق الخارجي بتدقيق البيانات المالية للويبو للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، التي تشتمل على بيان الوضع المالي، وبيان الأداء المالي، وبيان التدفقات النقدية، وبيان التغيرات في صافي الأصول، وبيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية، والملاحظات ذات الصلة. ويؤكد رأي المدقق أن البيانات المالية تعرض الوضع المالي للمنظمة في 31 ديسمبر 2022 ولأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ عرضاً نزيهاً من جميع النواحي الجوهرية. ويؤكد أيضاً إعدادها السليم وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، كما يؤكد، من جميع النواحي الجوهرية، أن المعاملات التي تستند إليها البيانات المالية قد جرت وفقاً للنظام المالي وقد وُظّفت للأغراض التي ترمي إليها الدول الأعضاء.

الأداء المالي

2-1 في عام 2022، أبلغت الويبو عن فائض إجمالي في ذلك العام قدره 7.7 مليون فرنك سويسري (2021: 108.9 مليون فرنك سويسري)، وهذا الفائض، إلى جانب مكاسب اكتوارية قدرها 143.8 مليون فرنك سويسري تتعلق بخصوم استحقاقات موظفي الويبو بعد انتهاء الخدمة، أدى إلى زيادة صافي الأصول إلى 560.0 مليون فرنك سويسري في ديسمبر 2022 (2021: 408.5 مليون فرنك سويسري). أما الإيرادات في عام 2022 فبلغت 498.5 مليون فرنك سويسري (2021: 475.1 مليون فرنك سويسري)، أيْ زادت بنسبة 4.9 في المائة عن العام السابق. وظلت الاتحادات الرئيسية في المنظمة تتلقى عدداً كبيراً من الطلبات، ولا تزال إيرادات الرسوم آخذة في التزايد. ونتيجة لأحوال السوق الأوسع نطاقا، عانت محفظة الويبو الاستثمارية من خسائر غير محققة قدرها 88.1 مليون فرنك سويسري في عام 2022 (2021: مكاسب قدرها 22.7 مليون فرنك سويسري). وقد أوردنا فيما يلي مزيدا من التعليق بشأن أداء الاستثمار.

3-1 وتكبدت الويبو نفقات بلغت 402.8مليون فرنك سويسري، بزيادة قدرها 13.9 مليون فرنك سويسري (3.6 في المائة) في عام 2021 (388.9 مليون فرنك سويسري). وكما نُوقش في التقرير المالي المصاحب، زاد إجمالي النفقات في عام 2022. ويوضح برنامج الخبراء الشباب الجديد تطور نفقات المنح، في الوقت الذي زادت فيه بشكل كبير نفقات السفر وبعثات الموظفين عقب إزالة القيود، لكن لا تزال هذه النفقات أقل من مستويات ما قبل الجائحة.

الوضع المالي

4-1 ساهم الفائض الإجمالي في زيادة إجمالي الأصول بنسبة 2.8 في المائة لتصل إلى 1.621.1 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2022 (2021: 1.577.3 مليون فرنك سويسري). وكانت الويبو في نهاية الفترة، محتفظة بصورة تناسبية بالمزيد من الأصول في شكل نقدي وفي شكل مكافئات نقدية حيث لم يستثمر أي منها بسبب أحوال السوق خلال النصف الثاني من العام.

5-1 وانخفض إجمالي الخصوم خلال عام 2022 بنسبة 9.2 في المائة إذ بلغ 1.061.1 مليون فرنك سويسري (2021: 1.168.8 مليون فرنك سويسري). ويرجع ذلك في المقام الأول إلى انخفاض مستحقات موظفي المنظمة لتصل 504.9 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2022 (2021: 615.8 مليون فرنك سويسري). ويُعزى هذا الانخفاض في الغالب إلى تغيرات في الافتراضات التي تستند إليها خصوم ما بعد انتهاء الخدمة، وسيُفسر هذا الانخفاض بمزيد من التفصيل لاحقاً في هذا التقرير. وكان التأثير المشترك للتغيرات في الأصول والخصوم هو زيادة صافي الأصول إلى 560.0 مليون فرنك سويسري في ديسمبر 2022 (2021: 408.5 مليون فرنك سويسري).

السلامة المالية

6-1 نستخدم تحليل النسب المالية للوقوف على السلامة المالية لأي منظمة في جميع عمليات التدقيق الدولية التي نضطلع بها، لبيان الكيفية التي تتغير بها الأوضاع المالية عبر الوقت (الشكل 1). وتعبر النسب عن علاقة أحد بنود الحسابات ببند آخر. فعلى سبيل المثال، يوجد 0.66 فرنك سويسري من الأصول الجارية لكل

فرنك سويسري واحد من الخصوم الجارية. وعادة ما يكون ذلك مدعاة للقلق، لكن هذه النسبة المنخفضة تُخفف من حدتها مجموعة التدفقات الكبيرة من العمل المستقبلي الذي تؤكده القيمة العالية للمبالغ المحصلة مقدماً (337.3 مليون فرنك سويسري). ويمكن للويبو تصفية استثماراتها الطويلة الأجل لأغراض التدفق النقدي إذا دعت الحاجة إلى ذلك، ولكن ذلك أمر مستبعد.

الشكل 1: النسب المالية الرئيسية للويبو 2018-2022

النسبة	2022	2021	2020	2019	2018
إجمالي الأصول إلى إجمالي الخصوم	1.53	1.35	1.39	1.42	1.32
الأصول إلى الخصوم					
النسبة الحالية					
الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة	0.66	0.54	0.63	0.56	0.60
النسبة النقدية					
النقد وما يعادله إلى الخصوم المتداولة	0.43	0.26	0.28	0.38	0.44

ملاحظات

[1] يشير ارتفاع النسبة الحالية إلى قدرة المنشأة على سداد خصومها القصيرة الأجل.

[2] يُعد ارتفاع نسبة الأصول إلى الخصوم مؤشراً جيداً على الملاءة المالية.

[3] النسبة النقدية هي مؤشر لما تملكه المنشأة من سيولة، أي حجم النقد وما يعادله مما هو موجود في الأصول المتداولة لتغطية الخصوم المتداولة.

المصدر: بيانات الويبو المالية المدققة

7-1 ولا تزال الويبو، بوجه عام، تتمتع بوضع مالي سليم. وتمتلك المنظمة احتياطيات جيدة مدعومة دعماً كبيراً بالنقد والاستثمارات. وقد خصَّصت أموالاً (النقد الاستراتيجي والاستثمارات) تبلغ نحو 219.7 مليون فرنك سويسري (2021: 237.2 مليون فرنك سويسري) من أجل خصومها المتراكمة المتعلقة باستحقاقات الموظفين، لا سيما لتوفير التأمين الصحي للموظفين السابقين بعد انتهاء الخدمة الذي يبلغ مجموعه حالياً 468.6 مليون فرنك سويسري. وقد استكشفنا استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة بمزيد من التفصيل لاحقاً في هذا التقرير. ومن خلال تمويل نسبة من هذه الخصوم، تحدّ الويبو من المخاطر الطويلة المدى التي تواجه الدول الأعضاء على اعتبار أنها ستضطر إلى تسديد هذه الخصوم من خلال الاشتراكات المقررة إذا انخفضت الإيرادات.

8-1 وكما ورد في في التقرير المالي للويبو بمزيد من التفصيل، إلى جانب النقد والاستثمارات، تشير البيانات المالية إلى الممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير الملموسة التي يبلغ مجموعها 371.1 مليون فرنك سويسري (2021: 375.4 مليون فرنك سويسري)، والتي تُحتفظ في الغالب بتكلفتها التاريخية. وقد احتفظت الويبو باحتياطيات قدرها 560.0 مليون فرنك سويسري تشمل احتياطيات المشروعات الخاصة البالغة 31.4 مليون فرنك سويسري والتي أبلغنا عنها العام الماضي.

9-1 وبوجه عام، استثمرت الويبو، بفضل نموذجها الاقتصادي المدر للنقد، استثمارات كبيرة في ممتلكاتها العقارية، وتحتفظ باحتياطيات كبيرة تزيد على القدر الكافي للوفاء بجميع التزاماتها. وقد رأينا في العام الماضي أن المهم أن تبقي الويبو استخدام هذه الأصول المهمة قيد الاستعراض للبحث عن فرص للاستفادة على أفضل وجه من ممتلكاتها، ونعلق على ذلك بمزيد من التفصيل في الجزء الثاني.

أداء برنامج العمل والميزانية لعام 2022

10-1 يجري إعداد وثيقة برنامج العمل والميزانية للويبو كل سنتين على أساس الاستحقاق المعدل. ونظرا لأن هذه هي السنة الأولى من فترة السنتين، فإن البيان الخامس من البيانات المالية يعرض مقارنة منفصلة بين الميزانية والمبالغ الفعلية لعام 2022 على نحو ما وردت في الميزانية السنوية في المرفق الثامن من برنامج

العمل والميزانية للثنائية 23/2022. وترد في الملاحظة رقم 16 على البيانات المالية تسوية بين أداء الميزانية لعام 2022 وأرقام الإيرادات والنفقات الواردة في بيان الأداء.

11-1 ووافقت الجمعية العامة على الميزانية الأصلية للثنائية 2022-2023 حيث بلغت مخصصات إيرادات عام 2022 ونفقاته 467.9 مليون فرنك سويسري و395.6 مليون فرنك سويسري على التوالي[1]. وقد أسفر ذلك عن فائض مدرج في الميزانية قدره 72.3 مليون فرنك سويسري. وأدت التعديلات المدخلة على الميزانية إلى تحقيق فائض نهائي متوقع في الميزانية قدره 104.4 مليون فرنك سويسري.

الشكل 2: نتائج التنفيذ مقابل الميزانيات (بملايين الفرنكات السويسرية)

	2022	2021	2020	2019	2018
الرسوم[1]					
الميزانية الأصلية	467,926	448,839	433,930	421,335	408,309
نتائج التنفيذ	491,946	473,168	462,937	447,148	420,625
التباين	**24,020**	**24,329**	**29,007**	**25,813**	**12,316**
النفقات[1]					
الميزانية الأصلية	395,661	387,280	381,122	366,408	359,446
نتائج التنفيذ	356,971	348,137	327,881	366,939	339,436
التباين	**38,690**	**39,143**	**53,241**	**- 531**	**20,010**
الفائض المقرر	72,265	61,559	52,808	54,927	48,863
الفائض الفعلي	134,975	125,031	135,056	80,209	81,189
النسبة من الإيرادات	**27%**	**26%**	**29%**	**18%**	**19%**
عائد الاستثمار					
الميزانية	Nil	-844	-844	23	23
الفعلية	-88,055	22,713	33,429	42,102	-6,030

ملاحظات:

[1] تستبعد إيرادات/مكاسب وخسائر الاستثمار

المصدر: بيانات الويبو المالية المدققة

12-1 وخلال عام 2022، حققت الويبو إيرادات بلغت 492.0 مليون فرنك سويسري، وتكبدت نفقات على أساس الميزانية قدرها 357.0 مليون فرنك سويسري، مما أسفر عن فائض حقيقي في الميزانية قدره 135.0 مليون فرنك سويسري أو 27 في المائة من الإيرادات المحققة (الشكل 2). ويعد حجم فائض الميزانية غير معتاد بالنسبة إلى "منظمة غير ربحية". وقد أدت الخسائر غير المحققة بشأن الاستثمارات إلى خفض هذا الفائض ليصل إلى 46.9 مليون فرنك سويسري. ويقابل هذا الفائض في الميزانية فائض معروض على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بقيمة 7.7 مليون فرنك سويسري. وترد تسوية بين الفائض المعروض على أساس المعايير المحاسبية الدولية وفائض الميزانية في الملاحظة 16 من ملاحظات البيانات المالية، وتُعزى هذه التسوية في معظمها، كما في السنوات السابقة، إلى الإهلاك، والتحركات في خصوم استحقاقات الموظفين، ونفقات المشروعات الممولة من الأموال الاحتياطية. وتقدم الويبو تفسيرات لما يوجد من اختلافات بين الميزانية الأصلية والنهائية، وكذلك للفروق الجوهرية في تقرير أداء الويبو لعام 2022.[2]

13-1 وقد نظر التدقيق الذي أجريناه لعام 2021 في الكيفية التي تستمد بها شعبة إحصاءات الويبو تنبؤاتها المتعلقة بالإيردات وكيفية استخدام هذه المعلومات لتوجيه التكاليف المتغيرة المتعلقة بعمليات فحص الطلبات، مثل خدمات الترجمة. وقد لاحظنا أن الكثير من تكاليف الويبو ثابتة بحكم طبيعتها وأنها تتأثر بعوامل

[1] برنامج العمل والميزانية للثنائية 23/2022 - المرفق الثامن
[2] الوثيقة WO/PBC/35/3

التضخم مثل تلك التي تفرضها لجنة الخدمة المدنية الدولية. وشددنا على حكمة الويبو في تخطيطها المالي، مما يقلل المخاطر على الدول الأعضاء، غير أن ذلك أدى إلى استمرار الزيادة في الاحتياطيات المحتفظ بها.

14-1 وتلقي الملاحظة 21 على البيانات المالية نظرة على الأداء المالي لكل اتحاد. ويستمر ذلك في إثبات مدى اعتماد المنظمة على اتحاد معاهدة البراءات واتحاد مدريد اللذين، لا سيما اتحاد معاهدة البراءات، يعوضان العجز المستمر الذي أبلغ عنه اتحاد لاهاي واتحاد لشبونة البالغ 10.3 مليون فرنك سويسري (2021: 12.6 مليون فرنك سويسري) و1.5 مليون فرنك سويسري (2021: 2.2 مليون فرنك سويسري) على التوالي. وعملاً بقرار صادر عن سلسلة الاجتماعات التاسعة والخمسين في عام 2019، تولى اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات تمويل هذا العجز. وبلغ إجمالي العجز المتراكم، المُبلغ عنه في شكل أصول صافية سلبية، في اتحادي لاهاي ولشبونة 85.5 مليون فرنك سويسري و8.5 مليون فرنك سويسري على التوالي. وفي عام 2022، بلغ مستوى إيرادات الرسوم 7.2 مليون فرنك سويسري (2021: 6.2 مليون فرنك سويسري) في اتحاد لاهاي و3000 فرنك سويسري (2021: 71.000 فرنك سويسري) في اتحاد لشبونة، ومن المستبعد أن يتمكن هذان الاتحادان من معالجة هذا العجز المتراكم.

15-1 وقد أبلغتنا الويبو بأن الدول الأعضاء تناقش بانتظام رسوم الأنظمة العالمية للملكية الفكرية في كل فريق من أفرقة العمل، غير أننا نرى أن من المهم تقييم المعدلات الجماعية بشكل رسمي نظرا لاتساق استرداد التكاليف المفرط.

ينبغي للويبو:

التوصية 1: أن تنظر فيما إذا كانت الرسوم للاتحادات محددة بمعدلات مناسبة لاسترداد التكاليف وتحدد ما إذا كانت المستويات المستدامة للفائض لا تزال متسقة مع رغبة الدول الأعضاء.

16-1 ونلاحظ خلال الخمس سنوات الماضية أن الويبو غيرت طريقة عرض أنشطتها الاستثمارية في برنامج الميزانية. فقد أدرجت الويبو للثنائية 2019/2018 إيرادات الاستثمار باعتبارها بندا في ميزانية إيراداتها. واعتبارا من الثنائية 2021/2020، ترد مكاسب وخسائر الاستثمارات تحت بند ميزانية النفقات قبل تحديد إجمالي فائض الميزانية. ونظرا للطبيعة المتقلبة التي تتسم بها الاستثمارات، فإنه يتعين على الويبو أن تنظر فيما إذا كان ينبغي إخراج هذه المعاملات من تقارير الميزانية حيث لا يمكن للإدارة مراقبتها بشكل مباشر. وسنشجع على فصل الإبلاغ عن عوائد الاستثمار وفق للمعدل المعياري للويبو في التقرير المالي والبيانات المالية حتى يتسنى للدول الأعضاء فهم أداء الاستثمار.

استحقاقات الموظفين

17-1 في عام 2022، بلغ إجمالي نفقات الموظفين الواردة في البيانات المالية 249.6 مليون فرنك سويسري (2021: 244.6 مليون فرنك سويسري)، وتبلغ نسبة تلك النفقات 62.0 في المائة (2021: 62.9 في المائة) من جميع النفقات خلال تلك الفترة. ويُحدِّد نظام الموظفين في الويبو شروط الخدمة وحقوق موظفي الويبو وواجباتهم والتزاماتهم الأساسية. ويشمل ذلك المرتبات والبدلات ذات الصلة، واستحقاقات الضمان الاجتماعي، ومنها المشاركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة والحصول على التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة

18-1 تتمثل أهم خصوم الويبو في استحقاقات الموظفين، ومن أهمها التأمين الصحي للموظفين بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات إعادتهم إلى الوطن، وخصوم إجازاتهم المتراكمة، كما هو مُوضَّح في الملاحظة 9 على البيانات المالية. فخلال عام 2022، انخفض إجمالي الالتزامات الخاصة باستحقاقات الموظفين المذكورة إلى 504.9 مليون فرنك سويسري (2021: 615.8 مليون فرنك سويسري). ولدى الويبو منذ عام 2014 حساب منفصل يضم أموالها المخصصة لتمويل خصوم استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة مستقبلا (بما في ذلك التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ومنحة العودة إلى الوطن والسفر، والإجازة السنوية المتراكمة طويلة الأجل). ووُلّدت هذه الأموال بشكل أساسي من رسوم البرنامج والميزانية المطبقة على تكلفة الوظائف، ويبلغ إجمالي هذه النقدية والاستثمارات الاستراتيجية 219.7 مليون فرنك سويسري (2021: 237.2 مليون فرنك سويسري)، وتتبقى خصوم غير ممولة قدرها 285.2 مليون فرنك سويسري (2021: 378.6 مليون فرنك سويسري).

19-1 كما أن خصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة التي يبلغ مجموعها 468.6 مليون فرنك سويسري (2021: 573.7 مليون فرنك سويسري) قد تولى حسابها خبير اكتواري مستقل بناءً على البيانات والافتراضات الأساسية. وتعكس تلك الخصوم قيمة الالتزامات التعاقدية تجاه الموظفين والمتقاعدين في 31 ديسمبر 2022، لمطالباتهم الأساسية المرتقبة في المستقبل. وتنشأ الحركة على أساس سنوي من التغيرات في الافتراضات الاكتوارية بما في ذلك تلك المتعلقة بتكاليف المطالبات الطبية. وكجزء من تقييم هذا العام، قام الخبير الاكتواري بإجراء تنقيحات أكثر على نموذج احتساب تكاليف مطالبات الأعضاء.

20-1 وكانت أهم العوامل التي أثرت في تقييم الخصوم هي الافتراضات الاكتوارية التي خفضت الخصوم بما قدره 143.8 مليون فرنك سويسري (الشكل 3). وتشمل تلك الافتراضات ما يلي:

- مكاسب بقيمة 195.2 مليون فرنك سويسري تغييرات في **الافتراضات المالية**. وتشمل هذه التغييرات تحديثات للافتراضات مثل معدلات الخصم، والتضخم، والاتجاهات الطبية. وتتعلق المكاسب هنا بشكل أساسي بزيادة معدل الخصم من 0.5 في المائة إلى 2.5 في المائة، وهو ما يؤدي إلى خفض كبير لإجمالي الخصوم. وقوبلت "هذه المكاسب" جزئيا بتزايد معدلات التضخم في الرعاية الصحية.

- خسارة بقيمة 55.2 مليون فرنك سويسري تغييرات في **الافتراضات الديمغرافية**. وتشمل هذه التغييرات تحديثات للافتراضات، مثل معدل الاستبدال والوفيات والإعاقة، والتقاعد والتعديلات المتعلقة بالعمر لمطالبات التكلفة الطبية. وتتعلق الخسارة بشكل كبير بتضخم تكاليف المطالبات المرتقبة على النحو المبين أدناه.

- مكاسب بقيمة 3.7 مليون فرنك سويسري لتغييرات **الخبرة**. وتشمل هذه التغييرات تعديلات مطلوبة بسبب الاختلاف بين الافتراضات والنتائج الفعلية.

الشكل 3: تطور التزام المنافع المحددة تجاه التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

	2022	**2021**
التزام المنافع المحددة بتاريخ 1 يناير	573.723	452,755
تكلفة الفائدة	2.852	1,351
تكلفة الخدمة الحالية	40.211	36,154
مساهمة مدفوعة	-4.348	-4,017
تغييرات الافتراضات الاكتوارية	-143.804	87,480
التزام المنافع المحددة بتاريخ 31 ديسمبر	**468.634**	**573,723**

المصدر: بيانات الويبو المالية

21-1 وخلال عام 2021، أجرى خبير الويبو الاكتواري تحليلاً للمطالبات الصادرة عن صاحب الخطة والناشئة خلال الفترة 2017-2020 لرسم ملامح تكاليف المطالبات المرتقبة لمختلف الفئات العمرية. واتفقنا على أن هذا النهج، الذي يتناول بيانات آخر المطالبات على مدى أربع سنوات، صحيح ويشكل أساسا معقولا لتقييم تكاليف المطالبات في المستقبل. وخلال عام 2022، رفعت الويبو هذه الافتراضات بنسبة 9.2 في المائة مما يعكس متوسط زيادة تكاليف المطالبات لكل شخص فيما بين عامي 2021 و2022.

22-1 وقد اعترضنا على ذلك على أساس أن المنهجية لا تسعى بأي شكل إلى فهم الحركة في تكاليف المطالبات على أساس سنوي، عن طريق مثلا تحديد ما إذا يمكن أن يعزى جزء من الزيادة إلى عدد صغير من الأشخاص "مرتفعي التكلفة". ودافعت الويبو عن نهجها واعتبرته أفضل تقدير معقول. ورغم اعتقادنا بأن هذا النهج مبسط، وبأنه قد يؤدي إلى المزيد من النتائج المتقلبة مقارنة بنهج أخرى، فإنه مقبول، وقد اقترحنا أن تضع الإدارة سياسة متسقة لإرساء هذا الافتراض خلال السنوات المقبلة.

التأثير المستقبلي للخصوم

23-1 تتغير قيمة خصوم المنظمة بمرور الوقت، بناءً على ما يحدث من تغيرات في العوامل الديمغرافية والعوامل الاقتصادية الأخرى. وفي إطار التقييم السنوي الذي يُجريه خبراء المنظمة، تتلقى الويبو توقعات لقيمة الخصوم على مدى السنوات الأربع التالية، على فرض أن الافتراضات الحالية ستظل ثابتة. وقد قدمت الويبو نتائج هذا التقييم مع تحليل الخصوم في التقرير المالي السنوي. وتوضح التوقعات أن تأثير الافتراضات الحالية على الخصوم سيؤدي إلى زيادة متوقعة تجعلها تصل إلى 584.3 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2026. وعند تحديد إجمالي خصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، يحسب التقييم الاكتواري باعتباره القيمة الحالية الصافية للخصوم المستقبلية المتعلقة بالأعضاء الحاليين بعد إحالتهم إلى التقاعد ولا يضع في الاعتبار التكاليف الجارية الأقل للموظفين الفاعلين الشباب والمنضمين الجدد.

24-1 واستجابة لتوصيتنا السابقة بشأن نمو هذه الخصوم واتساقا مع سياسة الويبو بشأن الاستثمار، كلفت الويبو بإجراء "دراسة إدارة الأصول والخصوم". ثم قدمت الويبو خطة تمويل خصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لديها إلى الدورة الرابعة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية.

25-1 وفي إطار دراسة الويبو لإدارة الأصول والخصوم، اختارت الويبو النظر في خصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة باعتبارها "مجموعة مفتوحة" تضع في الاعتبار المنضمين الجدد ومفعول الإعانة الذي يتركه الموظفون الشباب على إجمالي خطة التأمين الطبي الجماعية. ويفترض هذا النهج أن نموذج تدبير الموارد وغير ذلك من الافتراضات القائمة وراء تقديم الإعانة لا تزال مستقرة. ويمكن أن تؤثر التغييرات في ديموغرافية قوة العمل ونموذج التنفيذ مثل طرائق التعاقد واستخدام تدبير الموارد تأثيرا قويا في الإيرادات.

26-1 وسعت الويبو من قبل إلى الحفاظ على مستوى التمويل الإجمالي بنسبة 50 في المائة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، على النحو المتفق عليه مع الدول الأعضاء. ويتضمن برنامج الميزانية فرض رسم قدره 8 في المائة على المناصب للثنائية، وهو ما يتم عادة استكماله بتمويل إضافي في نهاية كل ثنائية حين تشهد الويبو انخفاضا كبيرا في الإنفاق. وفي وقت تلك الدراسة، أوضحت التوقعات المنقحة على أساس المجموعة المفتوحة أنه يمكن للويبو الاحتفاظ برسم الثمانية في المائة في برنامج الميزانية مما سيحقق معدل تمويل قدره 80 في المائة تقريبا خلال فترة عشرين عاما. وقد تغيرت التكاليف والافتراضات منذ الاضطلاع بهذه الدراسة الأخيرة، لكن إمكانية مراقبة التكاليف ستشكل دوما أفضل وسيلة للتخفيف من المخاطر في المستقبل.

27-1 وتتولى لجنة الويبو المعنية بإدارة التأمين الجماعي على الموظفين، التي تضم ممثلين عن الموظفين والمتقاعدين، بالاشتراك مع أعضاء إدارة الويبو، مسؤولية الإشراف على سير العمل والوضع المالي لخطط التأمين الجماعي على الموظفين. وتعمل اللجنة على المساعدة لإبقاء تكاليف الاستحقاقات الصحية تحت السيطرة حيث أن شاغلها الرئيسي هو وضع خطة صحية تقدم تغطية مناسبة تتماشى مع توجيهات البلد المضيف مع التخفيف من التكاليف الطبية المرتبطة بها. وسننظر أيضا في إطار عملية التدقيق للعام المقبل في التدابير الإضافية لاحتواء التكاليف التي تستعرضها اللجنة.

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

28-1 إن الويبو من المنظمات الأعضاء في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، ويشترك موظفوها في الصندوق. ولكن لا ترد في بيانات الويبو المالية أي خصوم اكتوارية لنظام المعاشات التقاعدية، لأن نظام المعاشات التقاعدية لا يستطيع أن يُحدِّد بدقة تقديراً موثوقاً به للمخاطر المقابلة التي تتحملها كل منظمة مشاركة.

29-1 وترد خصائص نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة في الملاحظة 9 على البيانات المالية، ويتكرر هذا الإفصاح نفسه في كثير من المنظمات المشاركة. وفي آخر تاريخ اكتواري، 31 ديسمبر 2021، خلص الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة إلى أن المادة 26 من لوائح الصندوق لا تشترط سداد مدفوعات تغطية العجز. وإذا تغير ذلك الوضع في المستقبل، فسيجب على الويبو سداد مدفوعات تغطية العجز. ويمثل هذا الوضع خطراً مالياً مستقبلياً محتملاً على المنظمة لابد من الاستمرار في تتبعه وإدارته.

التقرير المالي السنوي للويبو

30-1 أشرنا سابقا إلى أن التقرير المالي السنوي للويبو يحتوي على تعليقات مالية مفصلة مصاحبة لبياناتها المالية، مقارنة بغيرها من المنظمات الأخرى. وتعرض الويبو أدائها مقابل الأهداف في تقرير الأداء المنفصل وهناك تفاصيل محدودة لمواءمة الإبلاغ عن النتائج المالية مع النتائج الرئيسية للمنظمة. ونرى، على نحو ما نوقش من قبل، أن هناك مجالا لمواءمة النتائج المالية والنتائج الرئيسية في تقرير سنوي واحد أو لإدراج ملخص مقاييس الأداء الرئيسية، وسوف نشجع الأمانة على النظر في ذلك.

الجزء الثاني

الحوكمة والرقابة الداخلية

2-1 إن المدير العام مسؤول عن ضمان الإدارة المالية الفعالة للمنظمة وفقاً للنظام المالي. وقد أنشأ المدير العام أنظمة للرقابة الداخلية والتفويض، ويتولى الحفاظ على هذه الأنظمة التي لها أهمية في توفير إطار ضمان يمكن للدول الأعضاء أن تعتمد عليه. وتواصل الويبو استباقها في تطوير بيئة الرقابة الداخلية، ويقدم بيان الرقابة الداخلية لمحة عامة جيدة عن خطوط الدفاع الثلاثة التي يعتمد عليها المدير العام لإثبات فعالية بيئة الرقابة الداخلية.

الرقابة الداخلية

2-2 تدير الويبو بيئة رقابة داخلية سليمة. وعلى غرار السنوات الأربع السابقة لولايتنا، لم يحدد تدقيقنا أي نقاط ضعف كبيرة في الرقابة، ولم يتم إبلاغنا بأي شيء من خلال عمل شعبة الرقابة الداخلية. وتواصل الويبو النظر استباقيا في بيئة الرقابة، وقد لاحظنا استجابة الإدارة للتوصية التي أصدرناها العام الماضي وضرورة مواجهة مناطق المخاطرة، حيث نلاحظ تحديد ضوابط إضافية بشأن الأمن وجودة المعلومات.

2-3 والتحسن المستمر الذي تجريه الإدارة لعملياتها من أجل استعراض بيئة الرقابة وضمانها يعكس حقيقة أن أنماط المخاطر ستتغير مع تطور العمليات وتكييفها.ومن المهم إبقاء جميع الضوابط قيد الاستعراض، إلى جانب إجراءات دعم ضمان الضوابط. ولاحظنا أيضا الالتزام باستعراض ضوابط العمليات والنظر فيها. وكما أوضحنا في العام الماضي، من المهم أن تكون العمليات والضوابط فعالة من حيث إدارة المخاطر والتأثير في المراقبة. ونحن نركز في تقريرنا هذا العام على هذا التطور، بما في ذلك الطريقة التي يمكن من خلالها لشعبة الرقابة الداخلية مواصلة التطوير لضمان أن توفر الخدمات اللازمة وتلبي احتياجات الإدارة والدول الأعضاء.

بيئة الرقابة في الويبو

2-4 لقد لاحظنا في العام الماضي استحداث نظام وقواعد مالية جديدة، وهو ما اعتبرناه خطوة مهمة نحو تحقيق الاتساق بين اللوائح وتطور الويبو، مما يعكس طرق العمل الأكثر حداثة. ونحن نعتزم النظر في عمل هذه اللوائح الجديدة خلال العام المقبل، والتفكير في استعراض فترة ما بعد التنفيذ. وفي إطار الالتزام المستمر بكفالة أهمية بيئة الرقابة، اعتمدت الإدارة المبادئ التي أشرنا إليها في تقريرنا خلال العام الماضي، من أجل التركيز على جهود الامتثال والضمان بشأن هذه الضوابط التي أصبحت أكثر أهمية بالنسبة إلى المنظمة.

2-5 ولاحظنا أن الإدارة كيفت نهجها لاستعراض بيئة الرقابة، عن طريق التقليل من بعض الضوابط الرئيسية وتصعيد بعض الضوابط الأخرى الأكثر أهمية وبروزا بالنسبة إلى المخاطر التي تعتبر ذات أهمية بالنسبة إلى عام 2022. ونتيجة لهذه التغيرات، انخفض العدد الإجمالي للضوابط الرئيسية من 117 إلى 74، لكن هذه الضوابط تعرف حاليا بأنها قد تؤدي، في حال فشلها، إلى حدوث مخاطر شديدة. ولا تزال الإدارة ملتزمة بإجراء استعراض مفصل سنوي لهذه الضوابط الرئيسية. ونرى ذلك مناسبا، لأنه كلما تغيرت تدفقات العمليات والمعاملات، كلما تطورت أهمية الضوابط القائمة بناءا على ذلك.

2-6 وكما أوضح المدير العام في البيان المتعلق بالرقابة الداخلية، نحن نؤيد الرأي القائل بأن تقليل عدد الضوابط المحددة والخاضعة للتقييم أتاح تحسين تركيز الانتباه والموارد حيث يكون للضوابط الأثر الأكبر على الأنشطة. ولا تزال الويبو تطبق نموذج النضج الخاص بها والمكون من خمس مراحل لتقييم الضوابط. وقد جرى تقييم العديد من الضوابط على المستوى الثالث، الذي يعرف بأنه "منتشر وموثوق". وهذا المستوى من النضج كاف للجزء الأكبر من بيئة الرقابة، لكن قد ترغب الويبو في تقييم إلى أي مدى تكون بعض الضوابط حاسمة لأهدافها فقد يكون من الملائم وضع طموح للضوابط أبعد من الموثوقية وحدها. وقد ترغب الويبو في النظر في نموذج مبسط من ثلاثة مستويات لاستهداف الضوابط الأكثر أهمية للتنمية. وسوف ننظر في تطورات أخرى في هذا المجال خلال تدقيقنا في العام المقبل.

تحليل البيانات

7-2 إننا ندعو منذ بداية ولايتنا إلى تحسين الرقابة والكفاءة، الذي يمكن تحقيقه من خلال الاستخدام الفعال لتحليل البيانات. وقد حظي هذا المفهوم باعتراف الويبو التي تمضي قدما بخطتها الرامية إلى تحقيق الأداء الوظيفي التحليلي وإدراج ذلك في عملياتها من أجل تحقيق الامتثال. ولا يزال التقدم بطيئا بسبب الحاجة إلى تسوية الطريقة التي تتراكم من خلالها البيانات وتستخدم وسوف نستعرض ذلك مجددا خلال العام المقبل.

إعادة هيكلة إجراءات الأعمال

معلومات أساسية

8-2 لقد تطورت العديد من عمليات الويبو على مر الزمن منذ إجراء "الأتمتة التاريخية" للعملية اليدوية القائمة على قواعد، حيث لا تتناول العديد من أدوات التحقق والضبط المذكورة مخاطر المعاملات المحددة. ويتيح استخدام وظيفة التخطيط للموارد المؤسسية فرصا لتنقيح إجراءات الأعمال واستخدامها بشكل كامل من أجل توحيد وتبسيط العمليات الأكثر شيوعا والأكبر حجما، لضمان الكفاءة والتقليل إلى أدنى حد من خطر العمليات الغير موحدة التي تؤدي إلى حدوث أخطاء.

9-2 وخلال عام 2022، تكبدت الويبو نفقات من خلال أنظمتها، بلغت 402.8 مليون فرنك سويسري، منها 249.6 مليون فرنك سويسري متعلقة مباشرة بتكاليف الموظفين. وجرى التعامل مع جزء كبير من المبلغ المتبقي من النفقات وقدره 153.2 مليون فرنك سويسري من خلال إجراءات أعمال "الشراء-التسديد." وهذه هي العملية الشاملة التي تضم اختيار السلع والخدمات وطلبها واستقبالها وتسديد ثمنها وغيرها من المعاملات المتعلقة بالنفقات ذات الصلة بالموظفين، مثل المطالب المتصلة بالأسفار.

10-2 ولدى الويبو العديد من الخيارات المختلفة للعمليات الفرعية المنفصلة، فمثلا، وظيفة تسديد الفواتير تكون متسقة في كثير من الأحيان، أما إجراءات "الشراء-التسديد" الكامنة وراء الخدمات التعاقدية فهي تكون مختلفة عن إجراءات السفر. وقد استعرض مكتب المراقب في إطار عمله خلال هذا العام إجراءات السفر في إجازة للوطن، ونحن نستكشف بعض الدروس المستفادة من هذه الممارسة وكيف يمكن للويبو تعزيز الإنتاجية، وخبرات الموظفين والحد من تكاليف المعاملات.

إجازة زيارة الوطن

11-2 بموجب نظام موظفي الويبو، يحق للموظفين المستحقين للإجازة وأسرهم الحصول على نفقات السفر لزيارة أوطانهم كل عامين. وقد دفعت الويبو خلال السنوات الأربع الماضية (2019-2022) نفقات السفر لزيارة الوطن قدرها 3.0 ملايين فرنك سويسري إلى 490 موظفا، وهو ما يمثل 17 في المائة من إجمالي تكاليف السفر و7 في المائة من إجمالي المعاملات المتعلقة بالسفر. وتعد إجراءات الأعمال معقدة نسبيا بسبب القواعد القائمة فيما يخص الاستحقاق. غير أن تحليل الويبو يفيد بأن مخاطر المعاملات منخفضة نسبيا، وأن متوسط قيمة المعاملات، بالنسبة إلى معظم الموظفين، مقارنة بإجمالي مكافآت أدائهم، ليس كبيرا للدرجة. فنظام موظفي الويبو ولائحته يسمح للموظفين بخيار "استقطاع مبلغ"، وهو ما يعني أن الشرط الأساسي للقواعد الحالية هو أن يقضوا "وقتا معقولا" في مكان السفر في إجازة الوطن، وهذا الوقت محدد حاليا بسبعة أيام.

12-2 وقد أوضح تحليل الويبو أن إجراءات العمل الحالية، دون أي مخالفات، تفضي إلى 12 إجراء من خلال التعامل مع البشر أو النظام إلى جانب إجراء واحد مؤتمت، حيث أن الجزء المتبقي هو عبارة عن تفاعلات يدوية منها ثلاثة إجراءات يقوم بها المسافر، وعدة إجراءات للحصول على الموافقات. وبمجرد حدوث تغير في الطلب، مثل تواريخ السفر، يزداد عدد التدخلات بشكل كبير. وقد حددت الويبو خيارين أوليين سواء لتحسين إجراءات العمل القائمة لتكون أكثر كفاءة وفعالية، أو لتغيير أساس هذا الاستحقاق لتبسيط الإجراءات. ورغم أن القرارات المتعلقة بكيفية تطوير إجراءات العمل تقع على عاتق الويبو، فإن الاستعراض يوضح أنه يمكن إجراء بعض التحسينات المهمة في إجراءات الأنظمة القائمة. ونحن ندعم هذا النوع من التحليل لاستعراض الإجراءات، حيث أنه يمكنه تحقيق الكفاءة من حيث التكلفة وإتاحة الفرصة لتركيز الجهود على المجالات عالية المخاطر حيث قد تقتضي إجراءات العمل بحكم طبيعتها وبشكل قانوني المزيد من التدخلات.

تعزيز عمليات الشراء

2-13 أوضح استعراض الويبو لإجراءات السفر في إجازة زيارة الوطن عدم تناسب الجهود المبذولة وتدفقات العمل بالنسبة إلى المعاملات ذات المخاطر والقيمة المنخفضة نسبيا. وينبغي للويبو تحديد ما هي الإجراءات الفرعية الأخرى المتعلقة بالشراء-التسديد التي ستستفيد من الاضطلاع باستعراض مماثل، بالتركيز على هذه الإجراءات حين يكون من الممكن:

- **توحيد الإجراءات:** عن طريق جعل الإجراءات قابلة للتكرار قدر الإمكان وضمان أن تكون الإجراءات "كما هي" مطابقة للإجراءات "بالصيغة المصممة بها"
- **وتبسيطها:** عن طريق إزالة الأنشطة الزائدة أو غير الضرورية من الإجراءات؛
- **واستخدامها على النحو الأمثل:** عن طريق إعادة هيكلة الإجراءات لإنتاج المزيد من القيمة؛
- **وأتمتتها:** عن طريق إلغاء الجوانب التي تتطلب جهودا بشرية- نظرا لأن رأس المال البشري يشكل أكبر نفقات الويبو، فأي وسيلة للحد من الجهود داخل مسار العمل تمثل فرصة في حد ذاتها.

2-14 ومن المحتمل أن تطور الويبو نظامها للتخطيط للموارد المؤسسية في وقت ما مستقبلا ليتحول إلى بيئة "سحابية". وينبغي أن يركز العمل المتعلق بتصميم إجراءات عمل معدلة في المستقبل على استخدام إجراءات موحدة "متطورة"، حيث لا يتم الاحتفاظ بالقواعد الموروثة إلا حين تعتبر ضرورية لمواجهة مخاطر حقيقية ومهمة بالنسبة إلى الويبو. وينبغي أيضا أن يوجه التطور في إجراءات العمل نهج تحليل البيانات، كما نوقش آنفا في هذا التقرير، حيث يتيح الفهم الدقيق للمخاطر في كل إجراء من إجراءات العمل الاضطلاع بتحليل محدد الأهداف لتسليط الضوء على الاستثناءات.

2-15 ويشكل وضع إجراءات عمل "الشراء-التسديد" خطوة مهمة في استعراض كيف تؤدي الويبو في الوقت الحالي خدمات المعاملات. وينبغي اتباع نهج مماثل للإجراءات المهمة الأخرى مثل "إجراءات التوظيف حتى التقاعد" حيث يستند النهج الحالي على نظام إداري مفصل للموظفين ومن ثم يمكن أن يكون معقدا وثقيلا من حيث المعاملات. وسيتيح أيضا وضع إجراءات حديثة ومبسطة للويبو أن تستكشف بشكل أسهل نماذج أخرى لتقديم الخدمات مثل الاستعانة بجهات خارجية والتشارك ونقل خدمات المعاملات إلى أماكن أقل تكلفة، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحقيق المزيد من أوجه الكفاءة والوفورات في التكاليف.

إدارة المخاطر

2-16 لقد راجعنا في إطار التدقيق الذي أجريناه، محاضر فريق إدارة المخاطر الذي يرأسه المدير العام. وكان الفريق قد بدأ في شهر مارس 2023 عملية لفحص وتمحيص مخاطر القطاع كما أوصينا في تقريرنا السابق. وقدمت هذه المناقشات معلومات مفيدة للنظر في تقييم المخاطر، والطريقة التي يمكن أن يتطور بها التقييم. وكانت هناك أدلة واضحة على أنه يجري استعراض المخاطر في إطار مستويات الرغبة في المخاطرة المتفق عليها. ونحن نرى بوجه عام، أن إدارة المخاطر تدرج على نحو متزايد في صنع قرار الإدارة. ومن المقرر إجراء المزيد من التطورات في التدريب والتوجيه لعام 2023. وإلى جانب تأثير بيان الرغبة في المخاطرة، ترى الويبو أنها "على المسار الصحيح" لتنتقل من مستوى "راسخ" (المستوى 3) إلى مستوى "متقدم" (المستوى 4) فيما يخص المخاطر مقابل معايير نموذج النضج المرجعي للجنة الإدارية الرفيعة المستوى للأمم المتحدة بحلول عام 2023.

2-17 ولقد اتضحت مخاطر جديدة وناشئة كمحور تركيز لفريق إدارة المخاطر، وقد لاحظنا المخاطر الناشئة، التي تحدد بوصفها "حاسمة" فيما يخص انخفاض قيمة الأصول بسبب عدم استقرار السوق والمخاطر التي نشأت بسبب ما يهدد الأنظمة المصرفية السويسرية. ويقدم ذلك مثالا جيدا لقيام الويبو بتوثيق مراعاتها للمخاطر الجديدة والناشئة وكيف تخضع هذه المخاطر لاستعراض الإدارة العليا.

الأخلاقيات

2-18 إن الويبو ملتزمة بأعلى معايير السلوك والكفاءة والمقدرة والنزاهة. فهي تسعى إلى كفالة بيئة عمل تتسم بالأخلاقيات المهنية. ويخدم مكتب أخلاقيات الويبو جميع الموظفين، حيث يقدم خدمات ومشورات مستقلة ومحايدة وسرية. وهو يقدم التوجيه للتفكير في المعضلات الأخلاقية ويشجع على انتهاج ثقافة "التحدث" دون الخوف من الانتقام.

وتقع مسؤوليات مكتب الأخلاقيات في ستة مجالات واسعة هي:

- تقديم المشورة والتوجيه في إطار من السرية: تقديم المشورة والتوجيه إلى الموظفين في إطار من السرية بشأن حالات مثيرة لمشكلات ومعضلات أخلاقية ومسائل متعلقة بتضارب المصالح؛
- البرنامج السنوي للكشف المالي: إدارة السياسة بشأن الإفصاح المالي وإعلان المصالح وتنفيذها في المنظمة.
- ووضع المعايير ومناصرة السياسات: مواصلة تنقيح السياسات المتعلقة بالأخلاقيات وإصدار توجيهات تفسيرية لضمان تحقيق الفهم السليم والامتثال لمعايير الأخلاقيات في الويبو؛
- والتوعية والتثقيف في مجال الأخلاقيات: وضع وإدارة برنامج تدريبي بشأن المسائل المتعلقة بالسلوك الأخلاقي.
- والحماية من الانتقام: تتمثل سياسة الويبو في توفير الحماية من الانتقام لجميع موظفي الويبو الذين يتعاونون في أحد أنشطة الرقابة الداخلية، أو يبلغون، بحسن نية، عن سوء سلوك؛
- والتنسيق: المشاركة في شبكة أخلاقيات المنظمات المتعددة الأطراف. والأنشطة ذات الصلة.

19-2 وأثناء تدقيقنا، استعرضنا السياسات القائمة المتعلقة بوظيفة الأخلاقيات فيما يخص: الجوائز والأوسمة والهدايا؛ والأنشطة الخارجية؛ وبرنامج السياسة بشأن الإفصاح المالي وإعلان المصالح في المنظمة؛ والانتقام من "المبلغين عن المخالفات". ولاحظنا في مناقشاتنا، أن مكتب الأخلاقيات يخطط لإعادة إصدار السياستين الأخيرتين عقب الاستعراض الداخلي. وسوف تصدر السياسة المعدلة بشأن الإفصاح المالي وإعلان المصالح قبل إطلاق الممارسة السنوية في مايو 2023. ويشمل محور السياسة الجديدة توضيح التزامات الإيداع وتقديم توجيه مفصل بشأن البنود التي تستحق الإبلاغ عنها، كما يستحدث إجراءات جديدة تتيح للمعينين الجدد المؤهلين تقديم بيانات لدى تعيينهم. وتوضح السياسة المنقحة أيضا مسؤوليات الموارد البشرية عن دعم مكتب الأخلاقيات وتبين كيف يمكن تصعيد الموضوعات عند الضرورة.

20-2 وشعرنا بوجه عام بالارتياح أثناء مراجعة السياسات حيث أنها تضمنت العناصر الرئيسية المتوقعة في هذه المجالات. ولاحظنا بالفعل أنه لا توجد إشارات إلى المخاطر التي تنشأ من الطبيعة الخاصة للغاية التي تتسم بها عمليات الويبو، وهي المسائل الأخلاقية الناشئة عن نزاعات الملكية الفكرية المحتملة أو المتصورة. ونظرا لأولويات الويبو بشأن صون الملكية الفكرية، فقد كان هذا الأمر مثيرا للدهشة.

21-2 وسلطت الويبو الضوء على أن نظام الموظفين لا يسمح للموظفين بالتشارك مع المنظمات الخارجية التي "يكون نشاطها الرئيسي هو إدارة حقوق الملكية الفكرية". وأبلغتنا الويبو أن فريقها القانوني يرى أن النصوص المتعلقة بمنع تضارب المصالح مصاغة بمصطلحات عامة بما يكفي بحيث تغطي العديد من حالات النزاع قدر الإمكان، بما في ذلك تلك التي تنطوي على قضايا الملكية الفكرية. ونظرا لأهمية حماية حقوق الملكية الفكرية، فإنه ينبغي للويبو أن تنظر في تقديم توجيهات أخلاقية أكثر وضوحا وأن تستعرض مدى ملاءمة ونطاق حالات الكشف التي يقوم بها الموظفون المشاركون في أنشطة تعرضهم للاطلاع على معلومات حساسة. وينبغي تمديد ذلك ليشمل الأزواج وأفراد العائلة المقربين للموظفين.

22-2 وتهدف سياسة الويبو بشأن الإفصاح المالي وإعلان المصالح في المنظمة إلى تحديد تضارب المصالح الفعلي أو المتصور أو المحتمل والمساعدة على تسويته في بيئة آمنة ومراقبة. وهذه السياسات معتادة في منظومة الأمم المتحدة؛ غير أننا لاحظنا أن تطبيق الويبو لهذه السياسات لا يمتد بشكل كامل إلى الأزواج وأفراد العائلة المقربين. فالسياسة الحالية لا تقتضي الإبلاغ إلا إذا كانت الأصول والمعاملات مملوكة أو مسموح باستخدامها على نحو مشترك. وتستعين الويبو بطرف ثالث لإدارة هذا البرنامج.

23-2 وقد كثفت مؤخرا وظيفة مكتب الأخلاقيات في الويبو أنشطته للتوعية والتدريب. وتم استعراض التدريب الإلزامي الذي يوفره مكتب الأخلاقيات مقارنة بالنسخة السابقة لتسليط الضوء على التحديات الأخلاقية الجديدة التي تطرحها حاليا الحقائق التشغيلية للمنظمة وإدراج الرسائل القيادية الصادرة عن المدير العام بشأن أهمية الأخلاقيات في الويبو. ومنذ إطلاق التدريب الإلزامي، وجميع الموظفين، بغض النظر عن تاريخ انضمامهم إلى المنظمة، ملزمون بأداء التدريب حيث ارتفع معدل الامتثال إلى 97 في المائة في 31 مارس 2023. وتعد هذه زيادة كبيرة حيث بلغت نسبة المعدل المسجل في العام السابق 25 في المائة. ورغم أن التدريب الإلزامي السنوي صالح لمدة ثلاث سنوات، فإننا نعتبره من أفضل الممارسات في هذا المجال.

2-24 ولاحظنا أن عبء العمل على مكتب الأخلاقيات زاد في عام 2022 حيث أبلغ المكتب في عام 2022 أنه تلقى 155 طلبا، مقارنة بعدد 28 في عام 2018، و55 قضية في عام 2015، و50 في عام 2020، و53 في عام 2021. ويتعلق جزء من زيادة الأعباء بتقييم تضارب المصالح المحتمل لموظفي الويبو فيما يخص الأنشطة الخارجية، ويعزي مكتب الأخلاقيات هذه الزيادة في الأنشطة إلى وظيفته في مجالي التوعية والتدريب.

2-25 وعقدت الإدارة العليا التزاما كبيرا بالسلوك الأخلاقي مما كان له أصداء كبيرة. فنظرا لأن مكتب الأخلاقيات يواجه مستويات متزايدة من الأنشطة، فسيكون من المهم تحديد أولويات مجالات تضارب المصالح المحتمل التي يمكن أن يكون لها عواقب كبيرة على السمعة أو النواحي المالية وتقييمها. فالخطر الحقيقي هو غياب النزاعات المعلنة، التي لا يمكن للويبو مراقبتها.

ينبغي للويبو الآتي:

التوصية 2: النظر في تمديد برنامجها الحالي المتعلق بالنزاعات ليشمل الأزواج وأفراد العائلة المقربين.

التوصية 3: النظر في ضرورة تقديم مبادئ توجيهية أخلاقية بشأن النزاعات المتعلقة بالملكية الفكرية وطريقة عرض هذه التوجيهات في البرنامج القائم بشأن الإفصاح عن النزاعات.

شعبة الرقابة الداخلية

2-26 حددت خطة العمل السنوية لشعبة الرقابة الداخلية لعام 2022 مجموعة من مجالات الأنشطة لتغطيتها في عام 2023. وأعدت هذه الخطة عقب استعراض الشعبة لسجلات المخاطر المؤسسية، وتقارير فريق إدارة المخاطر والتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الإدارة العليا والدول الأعضاء. وحددت الخطة 12 التزاما ونشاطا يغطي التدقيق الداخلي، والتقييم، و"خدمات التشاور". ونحن نستعرض بشكل روتيني تقرير الشعبة ووجهنا اهتماما خاصا إلى ثلاثة عناصر مقررة في عام 2022 وهي: التدقيق والتقييم على حد سواء لخدمات معاهدة التعاون بشأن البراءات؛ والتدقيق المستمر باستخدام تحليل البيانات؛ واختبار النفاذ إلى "الأمن السيبراني".

2-27 وأعربنا فيما يخص تقرير معاهدة التعاون بشأن البراءات، عن دهشتنا بوجه خاص لارتفاع مستوى الإجازات المرضية المبلغ عنها في الشعبة. فشعبة الرقابة الداخلية تفيد بأن إجمالي قوة العمل تتكون من 178 موظفا وبأن متوسط عدد أيام الإجازات المرضية لكل شخص سنويا يبلغ 29 يوما. وكنا قد أوصينا في تقريرنا لعام 2018، بضرورة تحسين إدارة غياب الموظفين، وأكدنا في متابعتنا العام الماضي، على ضرورة إعادة النظر في رصد قياسات الإجازات المرضية وتعزيزه ومقارنة مستويات الغياب المرضي بكيانات أخرى ملائمة. وهذا الاستنتاج الصادر عن الشعبة يعزز ضرورة أن تتخذ الويبو المزيد من الإجراءات في هذا الصدد وأن تنظر في كيف يمكنها تسهيل عودة الموظفين إلى العمل بعد غيابهم، حينما يكون الأمر مناسبا.

2-28 بحث التدقيق المستمر الذي تجريه شعبة الرقابة الداخلية في معاملات شعبة المشتريات والسفر، للنظر في مدى ملاءمة الضوابط الداخلية وفعاليتها. ويهدف هذا العمل إلى دعم الإدارة في أنشطتها للامتثال ودعم الهدف المقبل لشعبة الرقابة الداخلية والمتمثل في تقديم ضمان شامل بشأن البيان المتعلق بالضوابط الداخلية، عن طريق توسيع نطاق أعمال الضمان. وقد حددت شعبة الرقابة الداخلية ستة مخاطر نظرية تهدد الويبو بما في ذلك عدم الامتثال لحدود المشتريات والمخاطر الناجمة عن ازدواجية سجلات البائع. وحدد التحليل الناتج عن ذلك بعض الجوانب المحتملة لجودة البيانات والجوانب التنظيمية لإدارة الويبو. لكن ليس من الواضح كيف تتناول هذه المخاطر التي خضعت لاختبار شعبة الرقابة الداخلية الضوابط الرئيسية للويبو. وحتى منتصف أبريل 2023، وتاريخ تحرير تقريرنا، لم تكن شعبة الرقابة الداخلية قد انتهت من تقريرها بشأن اختبار اختراق النظام حيث أنه لم يصدر بعد. ونرى أن التدقيق المنتظم للمراقبة فيما يخص أمن المعلومات وتقييم الخطر السيبراني يشكل نشاطا حاسما لضمانات الخط الثالث سيتماشى مع رغبة الويبو في المخاطرة.

2-29 وتماشيا مع الممارسات الرشيدة، فإن منصب مدير شعبة الرقابة الداخلية محدود الأجل، حيث غادر المدير السابق للشعبة في يناير 2023. ولم يتول بعد المدير الجديد مهام منصبه، لكن كما هو موضح في العام الماضي، من المهم أن ينظر المدير العام في محور التركيز المقبل لأنشطة شعبة الرقابة الداخلية لضمان أن تظل تركز على المخاطر التشغيلية والضوابط الرئيسية، وتدعم بفعالية تطور الخط الثاني. وينبغي لها القيام بذلك مع تقديم ما يكفي من الضمانات لتمكين المدير العام من توفير ضمان مستقل وموضوعي بشأن تشغيل الضوابط من خلال رأي سنوي. وعلى نطاق أوسع، من المناسب النظر في كيف يمكن لعمل شعبة الرقابة الداخلية أن يخدم على نحو أفضل احتياجات الضمان بوجه عام للويبو وكيف يمكن تلبية هذه الاحتياجات على نحو أفضل بطريقة فعالة من حيث التكلفة عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المخصصة لهذه

الوظيفة. وسوف نتعاون بنشاط مع المدير الجديد لدى تعيينه لنتبادل ملاحظاتنا بشأن المجالات التي يتعين تحسينها.

بيان المراقبة الداخلية

2-30 لقد كان للويبو دوما نهج سليم إزاء الكشف عن بيئة الرقابة الخاصة بها وجودتها، التي تشير إليها في بيان المراقبة الداخلية. وقد وجدنا بوجه عام صيغة البيان وعرضه في عام 2022 الأوضح أثناء فترة ولايتنا. فهو يقدم صيغة مقتضبة ومنطقية لبيئة الرقابة ونتائجها ومخاطرها التي أديرت خلال هذه الفترة. وهو لا يزال يتماشى بوضوح مع إطار الويبو للمساءلة. ويتسق محتوى البيان مع المعلومات التي نمت إلى علمنا أثناء التدقيق. ويتعين على الدول الأعضاء أن تظل تثق في العمليات التي وضعتها الإدارة والطريقة التي تبلغ بها.

2-31 وكما أوضحنا، نرى أن البيان سيتعزز أكثر بجودة الأدلة الداعمة لتعليقات المدير العام بمجرد استكمال عمليات التحقق من الضوابط الأكثر تركيزا في عام 2023؛ حين تقدم شعبة الرقابة الداخلية رأي التدقيق السنوي بشأن الضوابط المتسقة مع سنة البيان؛ وبعد إدراج تحليلات البيانات في إطار امتثال شامل. ويمكن اتخاذ إجراءات في كل من هذه المجالات لإحراز بعض التقدم مما سيسهم في تعزيز قاعدة الأدلة لبيان 2023، قبل الوفاء التام بهذه التحسينات.

الجزء الثالث

إدارة الممتلكات العقارية

3-1 لقد استعرضنا أثناء ولايتنا، كيف تدير الويبو مواردها، وبالأخص كيف تقدم تقارير عن الأداء، وإدارة الموارد البشرية، واستخدام الاحتياطات ومكاتبها الخارجية. واستعرضنا في تقريرنا لهذا العام كيف تستخدم الويبو الموارد الهائلة التي خصصت كأصول طويلة الأجل في شكل ممتلكات عقارية وكيف تصونها. والويبو تستخدم في إطار أنشطتها ستة مباني منفصلة، بما في ذلك الأراضي ذات الصلة، تبلغ قيمتها الدفترية في البيانات المالية للويبو 343.7 مليون فرنك سويسري. وركزنا على الإدارة الاستراتيجية لهذه الموارد والمساءلة عن استخدامها.

الاستراتيجية العقارية

3-2 كما هو الحال بالنسبة إلى جميع موارد الويبو، من المهم استخدام الأصول العقارية على خير وجه لتحقيق أهداف المنظمة. ومن المهم لكي تثبت أي منظمة استخدامها الفعال للموارد العقارية، أن يكون لديها استراتيجية عقارية مصاغة بشكل واضح وذات صلة بأهداف المنظمة. وينبغي أن يكون ذلك مدعوما بخطة تشغيلية محدثة بانتظام.

3-3 وتمتلك الويبو خططا مفصلة متعددة السنوات لصيانة حالة مبانيها وتحسينها. ولا يجري الاضطلاع بهذا التخطيط في إطار استراتيجية عقارية واضحة المعالم، وإنما من أجل الحفاظ على جودة المباني القائمة وفائدتها. ومن الصعب في غياب استراتيجية شاملة، تقييم كفاءة استخدام هذه الموارد وفعاليته في تحقيق الأهداف.

3-4 ومن مزايا وضع استراتيجية شاملة أنها ستمكن الويبو من أن تبين بشكل أفضل كيف:

- تلبي الويبو اشتراطات أصحاب المصلحة وتحقق الأهداف التنظيمية؛
- وتوفر مرافق آمنة ومؤمنة؛
- وتوفر بيئة فعالة وجيدة لخدمة الاحتياجات المقدرة للمنظمة وطرائق عملها؛
- وتهيئ البيئة اللازمة لتسهيل العمل التعاوني والابتكار، وما يعزز رفاه الموظفين وروحهم المعنوية؛
- وتنشئ أسسا لتقيس وفقا لها الاستخدام الفعال للممتلكات العقارية؛
- وتحقق الاستدامة في المنشآت المبنية؛
- وتوفر أساسا يمكن وفقا له تحديد الأولويات فيما يخص قيمة الاستثمار في العقارات مستقبلا، وقياسها وتقييمها؛
- وتثبت أن الموارد المخصصة للمنشآت مستخدمة بكفاءة وفعالية.

3-5 وتعزز أهداف الويبو تطوير التعاون والابتكار، لكننا نرى أن الوضع الحالي وطرق العمل لا تعكس ممارسات العمل الحديثة التي تدعم العمل التعاوني والمرن. ورغم أن مرافق المؤتمرات والأماكن العامة تدعم إقامة المزيد من التعاون، فإن البيئة المكتبية لا تزال تحتفظ بأماكن العمل التقليدية المغلقة التي لا تعكس تطلعات الويبو.

3-6 وينبغي أن تستند أي استراتيجية عقارية إلى الاحتياجات التنظيمية، ويكون ذلك أكثر أهمية بالنظر إلى الأحداث المتعلقة بالجائحة التي أدت إلى حدوث تغييرات كبيرة في ممارسات العمل وإشغال الأماكن. ونظرا لحساسية عمليات معاهدة التعاون بشأن البراءات، فهي تتم من خلال مبنى منفصل له ترتيباته الأمنية الخاصة. أما الآن وقد أصبح موظفو معاهدة التعاون بشأن البراءات يعملون بانتظام خارج هذه البيئة، من منازلهم، فإنه ينبغي إعادة تقييم الحاجة المستمرة إلى الانفصال التام، وقد يتيح ذلك إمكانية استخدام مكان العمل بشكل أكثر مرونة في سياق وضع الاستراتيجية. ونحن نتفهم أن الأمانة تنظر حاليا في هذه المسألة.

7-3 وسيتيح إعداد استراتيجية الفرصة للتفكير بشكل أكبر في ضرورة مباني الويبو واستخدامها بشكل أكثر كفاءة. وينبغي أن يراعي ذلك أيضا بدائل المكاتب الإقليمية ونهجها لتقديم الخدمات. ورغم أن تركيز أي استراتيجية عقارية للويبو سيكون في كل الأحوال على وجود المقر القائم، فإنه ينبغي أيضا لأي استراتيجية أن تشمل المكاتب الخارجية. وينبغي أيضا أن تنظر الاستراتيجية في التزام الويبو باعتبارها منظمة دولية بأن تثبت بوضوح كيف ستواصل إدراج الاستدامة البيئية في عملية صنع القرار.

وينبغي للويبو الآتي:

التوصية 4: إجراء دراسة تفصيلية لاستخدام الأماكن الحالي لتوجيه وضع استراتيجية شاملة للعقارات الرئيسية من أجل احتياجات المقر والمكاتب الخارجية.

التوصية 5: عقب النظر في احتياجات المنظمة، وضع استراتيجية عقارية شاملة لتثبت كيف ستدعم المنشآت تقديم خدمات ذات كفاءة وفعالية.

8-3 ونحن نتفهم أن الويبو تخطط لاستعراض مبادىء استخدام الأماكن في حرمها بالاستعانة بمورد خارجي. وسوف يشمل ذلك البحث عن أفضل الممارسات وتقييم التوازن المناسب بين العمل في الموقع والعمل عن بعد.

الخطة الرأسمالية الرئيسية

9-3 لقد نظرنا، في إطار تقريرنا لعام 2020، في سياسة الويبو بشأن الأموال الاحتياطية وكيفية تمويل المشاريع الخاصة بموجب الخطة الرأسمالية الرئيسية. فهذه هي الآلية التي تتيح للدول الأعضاء مراقبة قرارات الويبو بشأن الاستثمارات الرأسمالية. ولا تزال الأمانة عقب توصياتنا، تعزز عملية إعداد الخطة الرأسمالية الرئيسية وإبرازها للدول الأعضاء. ومن المتوقع، بموجب الخطة الرأسمالية الرئيسية أن تكون هناك بعض الاستثمارات الكبيرة في المباني القائمة في الأجل القصير. وكانت لجنة البرنامج والميزانية قد تلقت في عام 2017 تحليلا لجميع المشاريع المتوقعة التي تتعلق بالمباني والسلامة والأمن لفترة تمتد لعشر سنوات (2018-2027). ونُقح ذلك في عام 2019، حيث كان يتوقع أن تبلغ النفقات المستقبلية على المشاريع المتعلقة بالمباني 52.3 مليون فرنك سويسري. ويشمل ذلك إجراء تجديدات رئيسية لمبنى أرباد بوكش. وأبلغتنا الويبو أن هذه التقديرات الأولية لا تغطي جميع عناصر التجديد التي تدرك الآن أنها تستلزم اهتماما خاصا. وبمجرد تحديد النطاق بالكامل، سيعرض على الدول الأعضاء مع تحليل وجداول زمنية مناسبة.

10-3 وينبغي للويبو قبل إجراء التقييم الكامل للاحتياجات ووضع استراتيجية شاملة، أن تفكر بعناية قبل الالتزام بإجراء استثمارات جوهرية في بنيتها التحتية القائمة.

الإبلاغ عن الاستدامة

11-3 ثمة تركيز في جميع أجزاء الأمم المتحدة على الكيفية التي يبين من خلالها النظام على نطاق واسع أنه يستجيب لخطة الاستدامة ويقدم مثالا يحتذى به للآخرين. وبصفتنا مؤسسة عليا للتدقيق وعضوا في فريق المدققين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة، فإننا نشجع بشدة منظماتنا الخاضعة للتدقيق على اعتماد ممارسات رشيدة بأن تكون مسؤولة عن تقديم تقارير عن أدائها البيئي. وقد عززت الويبو تقريرها المالي لتسليط الضوء على جوانب من مبادراتها البيئية والاجتماعية والإدارية. وهو يضم نصا سرديا يبين الإجراءات التي تتخذها الويبو والتزامها بخطة الاستدامة. ولدى الويبو قصة إيجابية لروايتها، لكن من المهم أن توضع في إطار يحدد التطلعات الطموحة ويتيح المجال للمساءلة عن الموارد المستهلكة من عام لآخر. وهذه المعلومات ترد عادة في تقرير سنوي للمنظمة.

12-3 وردا على فريق المدققين الخارجيين التابع للأمم المتحدة، الذي يشدد على أهمية هذه التقارير، وجه الأمين العام للأمم المتحدة بصفته رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين، الاهتمام إلى الاستعراض الشامل للسياسات لعام 2020 الذي يجري كل أربع سنوات حيث أدمج الاستعراض الضمانات والمعايير البيئية والاجتماعية في البرامج، وكذلك مؤشرات الأداء البيئي مثل انبعاثات غازات الدفيئة، والنفايات، واستهلاك المياه، ونسب الطاقة المتجددة وغير ذلك. وتقع على فرادى الكيانات مسؤولية تحديد الأهداف والمؤشرات والإبلاغ عن التنفيذ من خلال آليات إبلاغ "خضرنة المنظمة الزرقاء".

13-3 وتشارك الويبو بشكل كامل في هذه المبادرة، حيث شاركت مؤخرا في تقرير خضرنة المنظمة الزرقاء لعام 2022. ونشرت أيضا الويبو تفاصيل عن أداء الاستدامة على موقعها الشبكي وغير ذلك من الوثائق. كما أنها عززت خلال عام 2022 التزامها في هذا المجال من خلال السياسة الجديدة الرفيعة المستوى بشأن المسؤولية البيئية. وتواصل الويبو تطوير نظم جمع البيانات الخاصة بها في هذه المجالات، مما سيسهل على نحو أفضل تقديم التقارير في الوقت المناسب من خلال نظام للإدارة البيئية. وسوف يتيح ذلك تقديم تقارير أكثر ملائمة واقتضابا عن هذه المسائل وغير ذلك من قياسات الاستدامة. ويمكن لمثل هذه التقارير أن تعزز بشكل كبير الإفصاح السردي الحالي في التقرير المالي السنوي.

14-3 ولا يوجد إطار إبلاغ للقطاع العام معترف به دوليا فيما يخص الاستدامة أو التقارير بشأن المسائل البيئية والاجتماعية والإدارية. وفي غياب ذلك، تقدم بعض التوجيهات الرشيدة من فرقة العمل المستقلة المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ.[3]. ويقدم ذلك إطارا للإبلاغ عن الآتي:

- **الإدارة:** إدارة المنظمة بشأن المخاطر والفرص المتصلة بالمناخ؛
- **والاستراتيجية:** الآثار الفعلية والمحتملة للمخاطر والفرص المتصلة بالمناخ فيما يخص أعمال المنظمة واستراتيجيتها وتخطيطها المالي؛
- **وإدارة المخاطر:** الإجراءات التي تستخدمها المنظمة لتحديد المخاطر المتصلة بالمناخ وتقييمها وإدارتها؛
- **والقياسات والأهداف:** القياسات والأهداف المستخدمة لتقييم المخاطر والفرص المتصلة بالمناخ وإدارتها.

15-3 وينبغي للويبو في إطار تطوير نظامها للإدارة البيئية أن تكفل أن يسجل النظام بيانات الإفصاح المهمة والمحددة والكاملة والواضحة والمتوازنة والمفهومة. وينبغي تجميع التقارير على نحو متسق وأن تكون موثوقة وقابلة للقياس على نحو كاف لإتاحة التحقق من المعلومات وتأكيدها. والإبلاغ عن قياسات الاستدامة مهم ليس فيما يخص المساءلة فحسب، وإنما أيضا لتوجيه صنع القرار وإدارة مخاطر الاستدامة. ونظرا لالتزام الويبو بدعم الابتكار المستدام، فإننا نعتقد بأن اتخاذ إجراءات الإبلاغ المذكورة سيتيح رؤية أوضح لنهج الويبو والتزامها بخطة الاستدامة. وقد أبلغتنا الويبو بأنها ستنتظر حتى ينتهي مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من وضع الصيغة النهائية لمشروعه ويصدر معيارا بشأن الإبلاغ عن الاستدامة. ونحن نعتقد بأن الويبو ستتمكن بفضل المعلومات المجمّعة والتزامها بالاستدامة، من الإبلاغ عن قياسات الاستدامة القيمة لتوضيح أدائها في غضون ذلك.

ينبغي للويبو

التوصية 6: أن تدرج في التقرير السنوي سجل أداء متوازن لقياسات الاستدامة وأدائها.

[3] FINAL-2017-TCFD-Report-11052018.pdf (bbhub.io)

الجزء الرابع

مسائل أخرى للهيئات الرئاسية

4-1 بموجب اختصاصات المدقق الخارجي، يتعين على المدير العام إبلاغنا بأي مدفوعات على سبيل الهبة أو حالات احتيال مثبتة ارتكبت أو حُدِّدت في عام 2022. ولم يتم إبلاغنا بأي حالات تتعلق بمدفوعات على سبيل الهبة. ولم نجد أي حالات احتيال خلال عملنا التدقيقي، ولم يبلغنا المدير العام بأي حالات احتيال أو شطب تتعلق بنشاط احتيالي.

التوصيات السابقة

4-2 نلخص في هذا القسم التقدم الذي أحرزته المنظمة في تنفيذ التوصيات السابقة. ويقدم الملحق الأول استعراضاً أكثر تفصيلاً للتقدم المحرز في تنفيذ كل توصية من توصيات العام السابق بناءً على البيانات المتاحة في قاعدة بيانات الفرق المركزية (***TeamCentral***) للويبو حتى أبريل 2023. وتقع على عاتق الإدارة مسؤولية النظر في التنفيذ والتتبع والإبلاغ عن التقدم المحرز مقابل توصياتنا. ونعرض في تقاريرنا تقييمنا لفعالية هذه الترتيبات وحالة تنفيذها.

4-3 ومن بين 12 توصية صادرة لعام 2021 وتوصيات الأعوام السابقة التي لا تزال قيد التنفيذ، نفذت الويبو ست توصيات، وأغلقنا توصية أخرى بسبب استعاضتها بأخرى. ولا تزال خمس توصيات مفتوحة أو قيد التنفيذ.

شكر وتقدير

4-4 نود أن نتقدم بأسمى آيات الشكر إلى السيد المدير العام وموظفيه على تعاونهم في تسهيل مهمتنا التدقيقية.

[موقّع] غاريث ديفيز

المراقب والمدقق العام، المملكة المتحدة – بصفته المدقق الخارجي

17 مايو 2023

الملحق الأول

متابعة تنفيذ توصيات العام السابق

المرجع السابق	ملخص التوصية	تعليقات الإدارة على الحالة: أبريل 2023	رأي المدقق الخارجي	الحالة
2017 (WO/PBC/28/ 4) التوصية 9	أن تستعرض الإدارة هيكل الرسوم الحالي بهدف جعل اتحاد مدريد قائماً بذاته، بعد تقييم تأثيره على انضمام أعضاء جدد وعلى استخدام نظام مدريد.	قبلت إدارة الويبو التوصية وذكرت أن استعراض هيكل رسوم نظام مدريد موضوع للعمل في منتصف المدة وفقًا لخارطة الطريق المعدلة للفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام مدريد، وهي جزء من خارطة طريق الفريق العامل لنظام مدريد. عدل التاريخ المعين لهذه التوصية ليصبح في **31 ديسمبر 2023.**	لا نزال نلاحظ في تقرير هذا العام حالات العجز التراكمي في اتحادي لشبونة ولاهاي. وبوجه عام، علقنا على إيرادات رسوم الويبو في هذا التقرير ومن ثم أبطلنا هذه التوصية.	حلت محلها توصية أخرى. أُغلقت.
2019 (WO/PBC/31/ 3) التوصية 4	النظر في تدابير لتعزيز تقارير الأنشطة والخطط التي تضعها المكاتب الخارجية عن طريق: • التأكد من أن هذه التقارير تتبع بشكل وثيق الأنشطة المتفق عليها في خطط عمل البرنامج والميزانية، مما يسمح بإجراء تقييم أوضح للتقدم الذي أحرزه المكتب الخارجي. • اعتماد نظام "الخطة المركزة" في هذه التقارير وذلك بتسجيل المقاييس والأنشطة والالتزامات الرئيسية والخطوات التالية	وضعت الأمانة نموذجا مقتضبا لتقوم من خلاله المكاتب الخارجية بالإبلاغ عن التقدم الذي تحرزه إزاء تنفيذ الولاية كل ثلاثة أشهر. وقد وضع هذا النموذج بالتشاور مع المكاتب الخارجي السبعة وبتوجيه وبمشورة من شعبة أداء البرنامج والميزانية. وسوف نلاحظ أن النموذج يتبع بشكل وثيق إطار النتائج على نحو ما ورد في برنامج العمل والميزانية. وأبلغت المكاتب الخارجية السبعة بأن من المقرر أن يصدر أول تقرير عنها بموجب هذا النموذج الجديد في نهاية شهر سبتمبر 2022 (عن الربع الثالث من عام 2022). يرجى الرجوع إلى الخطاب الإلكتروني المرفق.	نحيط علما برد الإدارة واطلعنا على التقارير لشهر سبتمبر 2022.	نُفذت وأُغلقت.

المرجع السابق	ملخص التوصية	تعليقات الإدارة على الحالة: أبريل 2023	رأي المدقق الخارجي	الحالة
	الرئيسية التي ينبغي اتخاذها بما يتماشى مع خطة العمل المتفق عليها. • استعراض تواتر التقارير الرسمية عن أنشطة المكاتب الخارجية، إذا استُكملت ببلاغات أخرى أكثر انتظاماً.			
2019 (WO/PBC/31/ 3) التوصية 6	إلى جانب المؤشرات والتدابير القائمة، ينبغي النظر في وضع نوافذ نتائج محددة ومؤشرات أداء ذات صلة بكل مكتب خارجي على أن تعكس الظروف الفريدة لأولويات التنفيذ الخاصة بكل مكتب والسياق المحلي.	وضعت الأمانة هذه التوصية في الاعتبار في سياق إعداد وثيقة برنامج العمل والميزانية للثنائية 2023/2022. ويرجى ملاحظة أن لدى المكاتب الخارجية أطر نتائج مكيفة لاحتياجاتها، بما في ذلك خطوط الأساس والأهداف (يرجى الرجوع إلى الوثيقة المرفقة التي تحتوي على أطر النتائج لكل مكتب). ويرجى أيضا ملاحظة أنه جرى تبسيط إطار نتائج المنظمة، بما في ذلك المكاتب الخارجية، في برنامج العمل والميزانية للثنائية 2023/2022، مقارنة بالثنائية السابقة. وفي إطار هذه التطورات، ترى الأمانة أنه تم تنفيذ الوصية وستطلب إغلاق هذه الوصية.	نحيط علما برد الإدارة واطلعنا على التقارير لشهر سبتمبر 2022.	نُفذت وأُغلقت.
2019 (WO/PBC/31/ 3) التوصية 7	النظر في إجراء استقصاءات مستقلة ومنتظمة لأصحاب المصلحة من البلدان المضيفة لقياس آرائهم بشأن مساهمات المكاتب الخارجية، ومعرفة توجهات هذه المكاتب وتحركاتها، وضمان أن تبقى	تلاحظ الأمانة أن هذه التوصية تتقاطع مع المناقشات الجارية فيما بين الدول الأعضاء فيما يخص الأسس التي استند إليها تقييم المكاتب الخارجية، حيث نوقشت بالأخص في الجلسة الرابعة والثلاثين للجنة البرنامج	نحيط علما برد الأمانة. ونظرا لأن الدول الأعضاء تنظر في ذلك إلى جانب المسائل الأخرى	أُغلقت.

المرجع السابق	ملخص التوصية	تعليقات الإدارة على الحالة: أبريل 2023	رأي المدقق الخارجي	الحالة
	لصيقة ومُركِّزة على أهداف الويبو الأساسية.	والمزيانية مسألة من ينبغي استشارته لإجراء هذا التقييم، ومن سيضطلع بتقديم المشورة ولأي فترة، بما في ذلك أثناء الجلسات الطويلة غير الرسمية. ولم يكن هناك توافق في الآراء فيما بين الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة. ونظرا لأن مسألة استقصاءات أصحاب المصلحة معروضة على الدول الأعضاء ضمن المناقشات الحساسة بشأن أسس التقييم، فإن الأمانة ستطلب من سيادتكم النظر في إغلاق هذه التوصية نظرا لتغير الظروف. ومرفق طيه المقتطفات ذات الصلة من الجلسة الرابعة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية تيسيرا للرجوع إليها.	المتعلقة بالمكاتب الخارجية، فإننا نغلق هذه التوصية.	
2020 (WO/PBC/33/ 5) التوصية 2	نوصي الويبو بما يلي: (أ) تحديد مستوى مستهدف للأموال المُخصَّصة لخصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء؛ (ب) والنظر في مخاطر وفوائد التحديد الرسمي للاستثمارات المُخصَّصة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بوصفها أصول الخطة لتعزيز الشفافية بشأن صافي الخصوم؛ (ج) والنظر في الخيارات المتاحة للتخفيف من حدة الزيادة المستقبلية المحتملة لخصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والتواصل مع الدول الأعضاء بشأن تلك الخيارات.	لقد عرضت الويبو خلال الجلسة الرابعة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية دراسة إدارة الأصول والخصوم التي نوقشت وأفضت إلى القرار التالي الصادر عن لجنة البرنامج والميزانية: توصي لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الويبو، كل فيما يخصه، بالآتي: "1" الموافقة على اقتراح تمويل استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الواردة في الوثيقة WO/PBC/34/14، وهي عبارة عن رسم سنوي يصل إلى 10 في المائة من تكاليف الموظفين بدءا من الثنائية 2025/2024؛	نحيط علما برد الأمانة والموقف الذي اتخذته لجنة البرنامج والميزانية. وفي ضوء التزام الدول الأعضاء بالمسألة، نعتبر أن التوصية قد أغلقت.	نُفذت وأُغلقت.

المرجع السابق	ملخص التوصية	تعليقات الإدارة على الحالة: أبريل 2023	رأي المدقق الخارجي	الحالة
		"2"والإحاطة بمخاطر ومزايا التحديد الرسمي للاستثمارات المُخصَّصة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بوصفها أصول الخطة المخصصة ومطالبة الأمانة بإجراء دراسة أكثر تفصيلا لتوضيح كيف يمكن إنشاء كيان منفصل من أجل التحديد الرسمي للاستثمارات المُخصَّصة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بوصفها أصول الخطة وتقديم الاستنتاجات إلى الجلسة الخامسة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية؛ "3" والإحاطة علما بالجهود التي تبذلها حاليا لجنة الويبو المعنية بإدارة التأمين الجماعي على الموظفين من أجل احتواء زيادة التكاليف الطبية ومن ثم زيادة خصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وتبعا لهذا القرار، ستقدم الويبو للدول الأعضاء في الجلسة السادسة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، نتائج دراسة رسمية للامتثال لقرار اللجنة بعد النظر في مخاطر ومزايا التحديد الرسمي للاستثمارات المُخصَّصة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بوصفها أصول الخطة المخصصة. والبند مدرج في جدول أعمال لجنة البرنامج والميزانية. وفي هذا الصدد، أفضى التشاور مع الدول الأعضاء من خلال لجنة البرنامج والميزانية وقيام الجمعية العامة لاحقا بتأييد قرارات		

المرجع السابق	ملخص التوصية	تعليقات الإدارة على الحالة: أبريل 2023	رأي المدقق الخارجي	الحالة
		لجنة البرنامج والميزانية إلى تنفيذ الأجزاء "أ" و"ب" و"ج" من التوصية، حسبما هو مذكور في القرار الوارد أعلاه.		
2020 (WO/PBC/33/ 5) التوصية 3	ينبغي للويبو تسريع الجدول الزمني لشعبة الرقابة الداخلية لتقديم رأي سنوي بشأن بيئة الرقابة وإدارة المخاطر والحوكمة في الويبو من أجل إمداد الدول الأعضاء بضمانات إضافية في هذه المجالات الرئيسية للرقابة ومساعدة المدير العام على إعداد بيانه الخاص بالرقابة الداخلية.	وضعت شعبة الرقابة الداخلية خارطة طريق لتقديم رأي عام عن إدارة المخاطر والضوابط الداخليةلإدراج استكمال المهام المؤقتة من أجل إجراء تحليل للبيانات فعال تماما وأنشطة تدقيق مستمرة، وإقامة تعاون متزايد مع وظائف الخط الثاني، وزيادة مهارات الموظفين من خلال الاستعانة بمحلل بيانات ومدقق حاسوبي. وتهدف خارطة الطريق إلى تقديم الرأي العام الأول في عام 2025 للفترة السنوية المنتهية في 31 ديسمبر 2024. وعدل موعد تنفيذ التوصية ليصبح **31 ديسمبر 2025.**	رغم الاعتراف بالتغييرات الواردة في شعبة الرقابة الداخلية، فإننا لا نزال نعتقد أن الجدول الزمني افتقر إلى الطموح	لم تنفذ.
2020 (WO/PBC/33/ 5) التوصية 4	ينبغي أن تجري الويبو تقييماً شاملاً ومنهجياً للدروس المستفادة من تطبيقها لخطط التأهب عند التصدي للجائحة من أجل الاسترشاد بها في عملية وضع الإجراءات الخاصة باستمرارية تصريف الأعمال.	جرى توثيق الدروس المستفادة من خلال تقييم شعبة الرقابة الداخلية لتصدي المنظمة لجائحة كوفيد-19، ووضعت خطط لتلك الدروس التي يجري إعمالها. ويجري الآن إدراج كل خطة عمل وظيفية، عند اكتمالها، في الإجراءات والثغرات والعمليات التي تعكس الدروس المستفادة من التصدي لأزمة كوفيد-19 وآثارها على استمرارية تصريف الأعمال.	أبلغتنا الويبو بأنه جرى تحديث 64 في المائة من خطط استمرارية تصريف الأعمال على نحو شامل في جميع أجزاء المنظمة، مع إعطاء الأولوية للمجالات الأكثر أهمية، مثل معاهدة التعاون بشأن البراءات، والسلامة والأمن. وينبغي استكمال جميع الخطط بحلول نهاية هذا العام. كذلك، أجرت شعبة الرقابة الداخلية استعراضا لإدارة الأزمة أثناء الجائحة. وقد	نُفذت وأُغلقت.

المرجع السابق	ملخص التوصية	تعليقات الإدارة على الحالة: أبريل 2023	رأي المدقق الخارجي	الحالة
		وكان ينبغي أن تكون هذه التوصية قد أغلقت في نهاية 2022.	أغلقنا هذه التوصية على هذا الأساس.	
2020 (WO/PBC/33/ 5) التوصية 5	ينبغي أن تنظر الويبو في ربط فرادى المشروعات بأهداف الويبو الأساسية، وتصنيف المشروعات لتمكين الدول الأعضاء من فهم مجالات الاستثمار ذات الأولوية فهماً أفضل.	فيما يتعلق بترتيب المشاريع، قُبلت التوصية وستعالج في دورات الخطة الرأسمالية الرئيسية المستقبلية. ومن المقرر إدراجها في مقترح الخطة الرأسمالية الرئيسية، والذي سيقدم إلى لجنة البرنامج والميزانية في عام 2024 (وذلك لأنه ليس من المقرر تقديم مقترح للخطة الرأسمالية الرئيسية إلى لجنة البرنامج والميزانية في عام 2023). **تاريخ التنفيذ: 30 يونيو 2024**	نحيط علما برد الأمانة وتاريخ تنفيذ هذه التوصية في المستقبل.	قيد التنفيذ.
2020 (WO/PBC/33/ 5) التوصية 7	ينبغي للويبو، بالتشاور مع الدول الأعضاء، أن تعيد النظر في المعايير المتعلقة باستثمارات المشروعات الخاصة من أجل مواصلة التركيز على طبيعتها الخاصة والمهمة وتخصيص اعتمادات في الميزانية لاستثمارات التجديد العامة الأوسع والمبادرات الأصغر من خلال عملية إعداد الميزانية العادية.	قُبلت التوصية وستنفد ضمن الخطة الرأسمالية الرئيسية المستقبلية ودورات الميزانية للثنائية. ومن المقرر إدراجها في مقترح الخطة الرأسمالية الرئيسية، والذي سيقدم إلى لجنة البرنامج والميزانية في عام 2024. (وذلك لأنه ليس من المقرر تقديم مقترح للخطة الرأسمالية الرئيسية في عام 2023). **تاريخ التنفيذ: 30 يونيو 2024**	نحيط علما برد الأمانة وتاريخ تنفيذ هذه التوصية في المستقبل.	قيد التنفيذ.
1#2021	ينبغي للويبو:	قُبلت التوصية وستُنفذ في عامي 2022 و2023. وشرعت الأمانة في استعراض الضوابط على مستوى العمليات بهدف	نحيط علما برد الأمانة وعلقنا على الإجراءات المتخذة في تقرير	قيد التنفيذ

المرجع السابق	ملخص التوصية	تعليقات الإدارة على الحالة: أبريل 2023	رأي المدقق الخارجي	الحالة
	أ) استعراض نهجها في توثيق الضوابط على مستوى العمليات وتقييمها والتحقق منها لأغراض التركيز على تلك الضوابط الرئيسية الأكثر أهمية وجوهرية بالنسبة للمنظمة؛ ب) وتقييم اكتمال تحليل الضوابط على مستوى العمليات ووضع خارطة طريق لضمان توثيق جميع العمليات الإدارية والتنظيمية الهامة.	ترشيد مستوى الدقة ومن أجل تحديد الضوابط الرئيسية. وسيوضع نهج مستقبلي للتحقق من صحة الضوابط الرئيسية على أساس أكثر تواتراً من الضوابط غير الرئيسية. وسيجري إعداد خارطة طريق لتشمل أي عمليات أخرى ذات صلة لضمان إجراء تحليل شامل. "أ" بدءا بتقييم مراقبة عام 2022، إلى جانب الاستكمال المقرر خلال تقييم المراقبة لعام 2023، سوف يتعاون مكتب المراقب مع أصحاب المراقبة لضمان أن تكون كل مراقبة موثقة مهمة بالقدر الكافي، مع القيام أيضا باستعراض الضوابط اللازمة لتحديد الضوابط "الرئيسية" بحق. "ب" ومن المقرر، خلال عام 2023، تحديث دليل إدارة المخاطر والمراقبة الداخلية، حيث سيشمل أي تحديثات لتحليل الضوابط على مستوى العمليات. كذلك، ستوضع خارطة طريق لضمان توثيق كل العمليات الإدارية المهمة. وقد أطلق مكتب المراقب في إطار وظيفته التنسيقية، استعراض الضوابط وتبسيطها بما في ذلك تحديد الضوابط الرئيسية. وسوف يستكمل ذلك في إطار تقييم المراقبة لعام 2022. وعند إنجاز هذا التقييم،	هذا العام. وسوف نواصل رصد التطورات في بيئة الرقابة.	

المرجع السابق	ملخص التوصية	تعليقات الإدارة على الحالة: أبريل 2023	رأي المدقق الخارجي	الحالة
		سيقدم طلب باغلاق هذه التوصية في شهر مارس أو أوائل أبريل 2024. **تاريخ التنفيذ: 2023/12/31**		
2#2021	ينبغي للويبو: أن تحرص على وضع نهج شامل واستراتيجية لإجراء ونشر تحليلات البيانات بما يخدم احتياجات جميع المستخدمين داخل المنظمة ويخلق التآزر في التدريب والدعم.	إن بحيرة البيانات التي تعد سبيلا حاسما متاحة حاليا اعتبارا من الربع الثاني لعام 2023. وبدأ وضع تحليلات البيانات محددة الأولويات من خلال اختبارات قبول المستخدمين المقررة للربع الثالث من عام 2023 ونشرها بحلول الربع الرابع من عام 2023. واتساقا مع الاستراتيجية الواردة لتحليل البيانات للمراقبة الداخلية، ستضمن الويبو من خلال مجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصال والذكاء الاصطناعي وضع استراتيجية متسقة لإجراء تحليلات البيانات على نطاق المنظمة. **تاريخ التنفيذ: 2023/12/31**	نحيط علما برد الأمانة وعلقنا على الإجراءات المتخذة في تقرير هذا العام. وسوف نواصل رصد التطورات في بيئة الرقابة.	قيد التنفيذ
3#2021	ينبغي للويبو: النظر في استعراض جدول الأعمال الدائم لمجموعة إدارة المخاطر لتكريس الاهتمام باكتمال المخاطر وجودة إجراءات التخفيف في فترة بين عملية التقييم السنوية، لضمان أن تبقى المخاطر في مستوى مقبول وأن تكون إجراءات	تُناقش المخاطر وتدابير التخفيف خلال اجتماعات مجموعة إدارة المخاطر. وتركز هذه المناقشات في المقام الأول على المخاطر التنظيمية. وسيتم تحديث جدول الأعمال الدائم لمجموعة إدارة المخاطر ليشمل بندًا يدرس فعالية تخفيف المخاطر، بما في ذلك المخاطر على مستوى القطاع. وقيادات القطاع وجهات تنسيق القطاع المعنيون بالمخاطر مدعوون إلى مجموعة إدارة المخاطر لحضور هذه المناقشة	اطلعنا على المزيد من التفاصيل في محاضر مجموعة إدارة المخاطر فيما يخص مناقشة المخاطر ومدى تجاوز المخاطر لمستويات التسامح الجديدة. وسوف نعود إلى ذلك في استعراضنا النهائي لنهج إدارة الويبو للمخاطر في نهاية ولايتنا،	أُغلقت.

المرجع السابق	ملخص التوصية	تعليقات الإدارة على الحالة: أبريل 2023	رأي المدقق الخارجي	الحالة
	التخفيف من المخاطر الصغيرة فعالة من حيث التكلفة.	والاطلاع على آراء المجموعة بهذا الصدد. وسيضمن ذلك تغطية أكثر منهجية لعمليات التخفيف من المخاطر بما في ذلك على مستوى القطاعات. وقد اجتمعت بالفعل مجموعة إدارة المخاطر وناقشت المخاطر التي تفوق نطاق رغبتها في المخاطرة على النحو المنصوص عليه. وسوف تواصل مجموعة إدارة المخاطر عقد مناقشة دورية لتفاصيل المخاطر وإجراءات التخفيف منها حيث يقع التقييم فوق الرغبة في المخاطرة المحددة للنتائج المتوقعة لكل فئة من فئات المخاطر. ونطالب بتقييم هذه التوصية لإغلاقها نظرا للإجراءات التي اتخذتها مجموعة إدارة المخاطر.	ولكن على أساس التزام الإدارة بإغلاق هذه التوصية.	

ردود الإدارة على التوصيات الصادرة عن المدقق الخارجي

التوصية رقم 1
ينبغي للويبو:
التوصية 1: أن تنظر فيما إذا كانت الرسوم للاتحادات محددة بمعدلات مناسبة لاسترداد التكاليف وتحدد ما إذا كانت المستويات المستدامة للفائض لا تزال متسقة مع رغبة الدول الأعضاء.

الرد
رسوم أنظمة الملكية الفكرية العالمية هي مسألة تنظر فيها الدول الأعضاء وتناقشها على أساس منتظم في الفرق العاملة المعنية. واستدامة الاتحادات هي مناقشة مستمرة في لجنة البرنامج والميزانية وجمعيات الويبو.

التوصية رقم 2
ينبغي للويبو:
التوصية 2: النظر في تمديد برنامجها الحالي المتعلق بالنزاعات ليشمل الأزواج وأفراد العائلة المقربين.

الرد
ستنظر الأمانة بعناية في المواضع التي يمكن فيها إدخال التحسينات المحتملة في النطاق والتغطية، بما يتفق مع أفضل الممارسات.

التوصية رقم 3
ينبغي للويبو:
التوصية 3: النظر في ضرورة تقديم مبادئ توجيهية أخلاقية بشأن النزاعات المتعلقة بالملكية الفكرية وطريقة عرض هذه التوجيهات في البرنامج القائم بشأن الإفصاح عن النزاعات.

الرد
ستنظر الأمانة بعناية في المواضع التي يمكن فيها إدخال التحسينات المحتملة في النطاق والتغطية، بما يتفق مع أفضل الممارسات.

التوصية رقم 4
ينبغي للويبو:
التوصية 4: إجراء دراسة تفصيلية لاستخدام الأماكن الحالي لتوجيه وضع استراتيجية شاملة للعقارات الرئيسية من أجل احتياجات المقر والمكاتب الخارجية.

الرد
تقبل الأمانة هذه التوصية.
تعمل الأمانة على إشراك خبير(ة) تتمثل مهمته(ا) في تحليل استخدام الأماكن في مقر الويبو الرئيسي، بما في ذلك قياس أفضل الممارسات. ومن المتوقع استكمال التحليل بحلول نهاية عام 2023 وسيشكل التحليل أساس تنفيذ التوصية 5 أدناه. وفيما يتعلق بالمكاتب الخارجية، لا يزال يتعين تطوير نهج مخصص لتحليل استخدام الأماكن الخاص بكل مكتب.

التوصية رقم 5
ينبغي للويبو:
التوصية 5: عقب النظر في احتياجات المنظمة، وضع استراتيجية عقارية شاملة لتثبت كيف ستدعم المنشآت تقديم خدمات ذات كفاءة وفعالية.

الرد
تقبل الأمانة هذه التوصية.
ستدرج الأمانة نتائج تحليل استخدام الأماكن – التي تغطيها التوصية 4 – كأحد المكونات التي تسترشد بها الاستراتيجية العقارية المستقبلية.

التوصية رقم 6
ينبغي للويبو:
التوصية 6: أن تدرج في التقرير السنوي سجل أداء متوازن لقياسات الاستدامة وأدائها.

الرد
لقد كانت الويبو من أوائل وكالات منظومة الأمم المتحدة التي أدرجت في بياناتها المالية محتويات بشأن الاستدامة وستواصل تطوير هذه التقارير بشكل أكبر. وحالياً، هناك مشروع لمجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن تطوير الإبلاغ عن الاستدامة في

القطاع العام، والذي سينظر في متطلبات الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالاستدامة. وإضافة إلى ذلك، أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في مايو 2023 إرشادات غير رسمية للإبلاغ عن معلومات برنامج الاستدامة. وترصد الويبو بنشاط التطورات في المجلس المذكور في مجال الاستدامة. وتجري مناقشة هذه المسألة أيضًا في فريق عمل شبكة المالية والميزانية المعني بالمعايير المحاسبية لضمان التطبيق المتسق عبر منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، ستنظر الويبو في مزايا المضي قدمًا الآن، أو الانتظار حتى يصدر المجلس معيارًا أو إرشادات إضافية بشأن إعداد تقارير الاستدامة.